وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة يحي فارس–المدية–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع :

تاثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

من اعداد الطالبين:
براهيم بولعراس محمد
العرجوم سارة

تحت اشراف الاستاذ:
د. جعفري جمال

لجنة المناقشة مكونة من السادة الاساتذة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رتيعة محمد	استاذ	رئيسا
جعفري جمال	استاذ محاضر – ب -	مشرفا و مقررا
ولد شرشالي سمية	استاذ محاضر – ا -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023



{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

سورة التوبة الاية105

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾}سورة النمل - الأية19-

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا على منه وكرمه علينا بنعمة العلم ويسر لنا في سبله وأعاننا في تحصيله وعلمنا مالم نعلم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده خاتم الأنبياء محمد ابن عبد الله صلوات ربي ورضوانه عليه

الشكر لله الذي وفقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع

الشكر الدائم والموصول للأستاذ الدكتور **"جعفري جمال"** الذي وافق وأشرف على هذا العمل وعلى ما أهداه لي من نصائح وتوجيهات رسمت لهذا العمل طريقا للنجاح

الشكر والإمتنان لأعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء وعبء قراءة ومناقشة هذه المذكرة

وأتقدم بشكري وامتناني لكل من كانت له يد المساعدة في هذه الدراسة من قريب أو بعيد

الشكر الموصول والجزيل لكل أستاذ لقننا العلوم المختلفة من طور الإبتدائي إلى الطور الجامعي

وأخيرا أعود وأتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على انه وفقني ووهبني الصبر والمثابرة على إنجاز هذا العمل المتواضع

الإهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك فانفعني بما علمتني

أهدي ثمرة هذا العمل إلى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها، إلى انبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود، إلى ألمع وأرق ذرة تحدق لها العيون، إلى أحن أم في الدنيا.....أمي ثم أمي ثم أمي.....أمي العزيزة حفظها الله.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.... إلى من أحمل أسمه بكل إفتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بيها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.....أبي أطال الله في عمرك.

إلى إخوتي أطال الله في أعمارهم وجعلهم سندا لي في كل المحن على رأسهم الأخت "**فاطمة الزهراء**"

إلى جميع أفراد عائلتي بدون إستثناء

إلى كل صديقاتي وزميلاتي "هنية، اكرام، حياة، عبير، فضيلة، ..."

إلي كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية خاصة الأستاذ الدكتور "**جعفري جمال**".

إلى كل محب للعلم والتعلم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل لما فيه من خير لنا ولوطننا إنه نعم المولى ونعم النصير

العرجوم سارة

الإهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك فانفعني بما علمتني

اهدي هذا العمل المتواضع

لمن لهما الفضل بعد الله عز وجل في وجودي

و ربياني و سهرا على راحتي

امي الحبيبة ربي يرحمها ان شاء الله

ابي الغالي و جميع اسرتي و جميع اساتذتي

المحترمين

الى اصدقائي وزملائي في الدراسة و العمل

إلي كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية خاصة الأستاذ الدكتور "**جعفري جمال**".

إلى كل محب للعلم والتعلم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل لما فيه من خير لنا ولوطننا إنه نعم المولى ونعم النصير

براهيم بولعراس محمد

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)، وذلك من خلال الإعتماد على متغيرات ذات أهمية في التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي والتي تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات المستخرجة من بيانات البنك الدولي، حيث تم استخدام منهجية القياس الاقتصادي والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي اللابطاء الموزع ARDL، بالإعتماد على برمجية (eviews10).

ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات في الجزائر وأن هناك علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، ARDL

Résumé

Objectifs étude visait à montrant l’impact du commerce extérieur sur la croissance économique de l’Algérie au cours de la période (1990-2022), en s’appuyant sur des variables importantes du commerce extérieur et de la croissance économique, à savoir le PIB, les exportations et les importations, extraites des données de la Banque mondiale, où les outils de mesure économique du modèle d’auto-gradation distribué d’ARDL ont été utilisés, en s’appuyant sur des logiciels (10eviews).

Grâce à l’étude standard, nous avons trouvé un équilibre à long terme entre le produit intérieur brut (PIB) de l’Algérie et les exportations et les importations et qu’il existe une corrélation entre ces exportations à PIB.

Mots clés : Commerce extérieur, Croissance économique, ARDL

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
ملخص الدراسة	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	/
المقدمة	أ-خ
الفصل الأول: المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
- **المطلب الأول:** مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	03
- **المطلب الثاني:** العوامل المحددة نحو الحرية أو الحماية.	06
- **المطلب الثالث:** الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية	08
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	09
- **المطلب الأول:** نظريات التجارة قبل الكلاسيك	09
- **المطلب الثاني:** تقييم النموذج الكلاسيكي لنظرية التجارة الخارجية	14
- **المطلب الثالث:** النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	16
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.	18
- **المطلب الأول:** السياسة التجارية الخارجية.	18
- **المطلب الثاني:** أنواع السياسات التجارية	20
- **المطلب الثالث:** أدوات السياسات التجارية	23
خلاصة الفصل	30

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و اهم النظريات المفسرة له	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: المفاهيم الاساسية للنمو الإقتصادي	**33**
- **المطلب الأول:** ماهية النمو الاقتصادي	**33**
- **المطلب الثاني:** محددات النمو الاقتصادي وعوائقه	**37**
- **المطلب الثالث:** طرق قياس النمو الاقتصادي	**40**
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	**42**
- **المطلب الأول:** النظرية الكلاسيكية	**42**
- **المطلب الثاني:** النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك النظرية الكلاسيكية المحدثة	**45**
- **المطلب الثالث:** نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) Endagenous Growth	**48**
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	**49**
- **المطلب الأول:** أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	**49**
- **المطلب الثاني:**الإيرادات والنمو الاقتصادي	**51**
- **المطلب الثالث:**الصادرات والنمو الاقتصادي	**54**
خلاصة الفصل	**60**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لاثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	
تمهيد	**62**
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2022	**63**
- **المطلب الاول:** الصادرات و الواردات في الجزائر	**63**

فهرس المحتويات

- **المطلب الثاني:** مراحل و اجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	**70**
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	**82**
- **المطلب الأول:** تحديد متغيرات الدراسة	**82**
- **المطلب الثاني:** الادوات المستخدمة في الدراسة	**87**
- **المطلب الثالث:** مناقشة و تحليل النتائج	**98**
خلاصة الفصل	**100**
الخاتمة	**102**
قائمة المراجع	**106**
قائمة الملاحق	**114**

قائمة الجداول والاشكال والملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تعريف بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة و مصدر البيانات	82
2	اختبار جذر الوحدة المطور ADF	89
3	اختبار التكامل المشترك Bounds Test	91
4	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	92
5	نتائج تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطا ECM)	94
6	اختبار عن مشكلة الارتباط للاخطاء للنموذج المقدر	95
7	اختبار عن مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطا	95

قائمة الأشكال والمنحنيات:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	أنواع النمو الاقتصادي	37
2	الصادرات و الواردات	66
3	الواردات بالجزائر	68
4	نسبة المئوية للصادرات و الواردات بالجزائر	69
5	الناتج المحلي الاجمالي	70
6	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (1990-2022)	83
7	تطور الصادرات خلال فترة الدراسة (1990-2022)	85
8	تطور الواردات خلال فترة الدراسة (1990-2022)	86

9	تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء	90
10	يمثل إختبار التوزيع الطبيعي	96
11	نتائج المجموع التراكمي للبواقي	97
12	نتائج المجموع التراكمي لمربعات للبواقي	97

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	نتائج اختبار ADF (المتغير التابع) الناتج المحلي الاجمالي	114
02	نتائج اختبار ADF(المتغير المستقل الأول) الواردات IMPORTS	115
03	نتائج اختبار ADF (المتغير المستقل الثاني) الصادرات EXPORTS	117
04	تكامل مشترك Bounds Test	118
05	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	119
06	نتائج تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطا ECM)	119
07	مشكلة الارتباط للاخطاء للنموذج المقدر	120
08	مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطا	120

المقدمة

المقدمة

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين عدة ترتيبات وتحولات باتجاه تحرير المبادلات التجارية، وكذا عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، المعلومات التقنية، القوة العاملة، بالإضافة إلى تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتجارة وانفتاحها على المنافسة الدولية.

هذه التطورات العالمية المعاصرة التي ألقت بضلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث في مجال التجارة الخارجية التي جاءت كنتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج آلية السوق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المعتمد على تنمية الصادرات أساسا بوصفها محركا للنمو، من خلال ما تحققه من النقد الأجنبي الذي يستفاد منه في عمليات تحويل التجارة الخارجية، وكذلك لاعتبارها مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي حسب النظرية الكينزية.

كما نجد أن التجارة الخارجية تشكل قطاعا أساسيا يحتل دورا حيويا في النشاط الاقتصادي، ليشكل بذلك نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول، كما اعتبر البعض بأنها الرهان الرئيسي لأي اقتصاد، بانه إذا كان "الاقتصاد الجسم السليم " فإن التجارة هي " العقل السليم فيه" وهي بذلك أساس الاقتصاد الوطني، والمتنفس الوحيد له، والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج.

المقدمة

حيث تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة، ومن أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم، لتظهر أهميتها من خلال استفادة دعم كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير بعض حاجيات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما تلعب التجارة الخارجية دور حقيقي وفعال في دفع عجلة الاقتصاد لأي دولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو في جميع دول العالم.

ولقد كان للتجارة الخارجية دور في الحياة الاقتصادية، حيث ينظر إليها كأنها محرك للنمو الاقتصادي عن طريق تنويع وترقية الصادرات، حيث تشكل الصادرات مورد هام من العملة الصعبة للتمويل، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه فقط، بل هي وسيط أيضا لنقل الناتج الحضاري وإشعاع الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

فالجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وعلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية، حيث اهتمت بالتجارة الخارجية اهتماما بالغا بغية إنعاش الاقتصاد الوطني.

يسعى اقتصاد السوق الجزائري أيضا إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بفضل الجهود الأخيرة للتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. و كذلك سعيها مؤخرا للانضمام الى منظمة البريكس.

و من خلال ما سبق تتبلور الاشكالية العامة التي تمت صياغتها في التساؤل التالي:

ما مدى تاثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2022، خاصة في ظل التكتلات الاقليمة و الدولية ؟.

الأسئلة الفرعية.

وانطلاقا من إشكالية البحث يتم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هية التجارة الخارجية وفيما تتمثل أهميتها وأسباب قيامها؟
- فيما تتمثل علاقة التجارة الخارجية بالنمو لاقتصادي؟
- هل تؤثر كل من الصادرات والواردات على نمو الناتج المحلي الاجمالي؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤل رئيس وتساؤلات فرعية حول موضوع البحث أملا في تحقيق أهداف البحث تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تسعي إلى اختبارها وهي على النحو الموالي:

- يمكن القول عن التجارة الخارجية أنها حركة الصادرات والواردات التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني.
- تكمن علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي فيتأثير التجارة الخارجية على النمو (الواردات والنمو الاقتصادي، الصادرات والنمو الاقتصادي).
- إن الزيادة في الصادرات تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا وبالتالي على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة حول موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين وكذلك بيان أهمية التجارة الخارجية. و تحديد أثر الصادرات و الواردات على الناتج المحلي الإجمالي المعبر على النمو الاقتصادي، والعلاقة التي تربط بينهما في الجزائر. لذا وجب وضع استراتيجيات تنموية للرفع من قطاع التصدير وتنويعه.

أهداف البحث:

- محاولة الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم والأهمية.
- محاولة التطرق إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وكذا العلاقة بينهما.
- دراسة أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطنيّ.

مبررات اختيار الموضوع (الأسباب):

مبررات ذاتية:

- كون الموضوع يندرج في إطار التخصص ويتماشى معه.
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

مبررات موضوعية:

- يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء.

- التحولات الاقتصادية التي عترفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة.

مجال الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من 1990 إلى 2022.

2. **الحدودالمكانية:** تتمثل الحدود المكانية لدور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات و الحد من الواردات وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية وقطاع الصادرات الواردات وواقعهما على النمو في الاقتصاد، وكذا الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي من خلال الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تقدير أثر الصادرات والواردات عى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022) من خلال صياغة النموذج القياسي والمتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)بالاعتماد على البرنامج الإحصائي. EVIEWS من أجل الوصول إلى اختبار علاقة تكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

خطة البحث:

يتناول البحث ثلاث فصول بحيث نتطرق في الفصلين الأول والثاني إلى دراسات المفاهيم الاساسية لكل من التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي والنظريات المفسرة لهم، واخيرا خصصنا الفصل الثالث إلى تحليل وقياس أثر كل من الصادرات والواردات والمعبرة عن

التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يعبر عن النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فقد تم التعرض في كثير من الدراسات للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أو المواضيع المرتبطة بهذا الموضوع كالصادرات والنمو، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات المرتبطة به:

1. دراسة عز الدين علي2014، رسالة الماجستير في العلوم التجارية قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر03 (2014) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر وأثر التجارة الخارجية عليه خلال الفترة (2012-2000)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة وكذا عند دراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية، والمنهج التحليلي في إبراز مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال تحليل الجداول والإحصاءات التجارية، واستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية على غرار ميل خط الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحدي. باستعمال برنامج .Excel وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن الدول المتقدمة أكثر استفادة من التبادل التجاري مقارنة بالدول النامية نتيجة الاستفادة من المزايا الحركية للتجارة الخارجية، تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتوسيع الأسواق وتنويعها، تدعم الواردات النمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج الوطني، وعدم استفادة الجزائر من توقيعها لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بسبب ضعف تنافسية.

2. **دراسة عبد الغفار غطاس2015**،مجلة الباحث العدد 15 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر(2015). هدفت إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-1980)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لسرد بعض النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، وكذا مراحل تحرير التجارة الخارجية، والمنهج القياسي وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى، باستخدام طريقة المربعات الصغرى)OLS)، ببرنامج (7)EViews، توصلت نتائج الدراسة إلى: اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، للانفتاح التجاري أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية، تحديدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي ،تحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي، وأن لعملية التحرير تاثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني من أهمها التضخم.

3 . **سعد صالح عيسى، عطية محمد اسماعيل: " قياس أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016)" :**

مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد الثالث العدد الثالث والأربعون 2018. وهدفت هذه الدراسة بالإجابة على سؤال ما طبيعة التجارة الخارجية لقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للعراق خلال الأعوام 2003-2016. العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو. النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. استخدم برامج Eviews10 لتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية واستخدم التصدير/الاستيراد/الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الشفافية التجارية. يتم التعبير عن

النمو الاقتصادي من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات:

1. اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد البسيطة والمتوسطة مع بنية اقتصادية ضعيفة يعني أن العراق أكثر انفتاحا على الصادرات.

2. أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرين وأن النموذج يعرض مشاكل الارتباط الذاتي والتباين غير الثابت.

4. دراسة حاشي نوري تحت عنوان " **اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال افريقيا و الشرق الاوسط خلال الفترة 1980-2012** " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص طرق كمية المدراسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي 2014-2015 وهدفت هاته الدراسة الى قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا و الشرق الاوسط و محاولة بناء النموذج المناسب انطلاقا من معطيات البنك الدولي وذلك من خلال الاجابة على اشكالية المتمثلة في " ما مدى تاثير التجارة الخارجية و هذا من خلال زيادة مؤشر الانفتاح على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في دول شمال افريقيا و الشرق الاوسط ؟ ". و باستعمال معطيات للجزائر و تونس و السعودية للفترة بين1980-2012 و النماذج بانيل القياسية و لقد توصلت هاته الدراسة الى مجموعة من النتائج منها :

- للتجارة الخارجية دورا مهما و حيويا في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية و الدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الراسمالية و السلع الوسيطية الضرورية لتنفيذ مخططات التنمية .

من خلال النماذج القياسية للنمو لم تظهر اي اثر معنوي لعامل راس المال

5. **دراسة ناصر الدين قريبي،بوحفص حاكمي، فيصل بشرول 2020**، مجلة ابعاد اقتصادية المجلد 10 العدد 01 (2022). هدفت إلى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016-1970)، تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام تقنية نماذج تصحيح الخطأ)VECM)، ببرنامجEViews10، توصلت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بالتالي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية التالية: الصادرات، الواردات، وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا للاستثمار الكلي، وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي (علاقة التكامل المشترك)، وجود أثر سالب لمتغير الصادرات (باللوغاريتم والفروقات الأولى) على النمو الاقتصادي.

6. **دراسة مولودي عبد المجيد طلحة محمد لمين2021**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الوادي 2021 هدفت إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال(1995/2020)، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الصادرات والنمو الاقتصادي عامة والجزائري خاصة، وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتجريبي لتشخيص وتحليل وتفسير العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، باستخدام دراسة علاقة السببية بين المتغيرين، ببرنامج EViews10، توصلت نتائج الدراسة إلى: عدم وجود

علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، دلالة نتائج اختبار السببية على أن المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد أي أن أي أحد منهما لا يسبب في الآخر وهذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى وبالتالي فإن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذا البحث قلة المراجع الخاصة بموضوع التجارة الخارجية الجزائرية، فإن وجدت فهي تنحصر في بعض المجالات والملتقيات والمذكرات والأطروحات التي هي في واقع الأمر قليلة جدا إلى جانب نقص بعض المراجع.

الفصل الأول: المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية

تمهيد

تحاول العديد من الدول التحكم في معدل نموها من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة الخارجية. ويتفق العلماء على كافة مستويات الفكر الاقتصادي على أهميتها كأداة للاستخدام الأكثر كفاءة لموارد العالم. إلا أن وجهات نظرهم حول تفسير بنية التجارة الدولية اختلفت لعدة أسباب، منها انتماء المفكرين الزماني والمكاني.

وقد ساعدت هذه النظريات على تطوير مفاهيم تتحكم في التجارة الخارجية وفق إجراءات معينة تسمى السياسة التجارية، والتي تنقسم إلى سياسة حمائية وسياسة حرية. يشير مصطلح الحرية إلى حياد الدولة في العلاقات التجارية الدولية، بينما يستخدم مصطلح الحماية عندما تستخدم الدولة سلطتها للتأثير على اتجاه حجم التجارة.

وفي حديثنا عن التجارة الخارجية، نتناول المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية في الفصل الأول ونتناول الأفكار الرئيسية التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وفق الأقسام الثلاثة التالية: ما هية التجارة الخارجية، نظريات التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة جسر بين دول العالم، فهي أداة تتيح الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد العالمية، وفي هذا المبحث نتطرق للتعرف على مفهوم وأهمية التجارة الخارجية الناتجة عن التخصص الدولي.

المطلب الاول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

نتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم التي تطرق لها الباحثون للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعرف على أهميتها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

إن المقصود بالتجارة الخارجية، مثل العديد من المصطلحات في العلوم الاجتماعية، يختلف اختلافًا كبيرًا من حيث نطاق المحتوى والأشكال التي توجد بها. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مفهوم التجارة الخارجية بمعناه الأوسع[1].

تشمل التجارة الخارجية بالمعنى الضيق الواردات والصادرات الملموسة وغير الملموسة، وتشمل التجارة الخارجية بالمعنى الواسع ما يلي[2]:

- تصدير واستيراد السلع الملموسة.
- تصدير واستيراد الخدمات غير المرئية.

1.الهجرة الدولية.

أي حركة الأشخاص بين مناطق العالم المختلفة ولكن بسبب هذا الاختلاف المفاهيمي يستخدم بعض الكتاب مصطلح التجارة الخارجية للإشارة إلى نطاق ضيق من مفهوم التجارة الخارجية وهو ما يسمى بالتجارة الخارجية بشكل عام.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1993، ص 36.

[2] نفس المرجع السابق، ص36.

يعتقد مؤلفون آخرون أنه على الرغم من استخدام التجارة الخارجية والتجارة الدولية بشكل مترادف، إلا أن هناك اختلافات بين الاثنين. يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى وجهة نظر معينة للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة ودول أخرى، في حين يشير مصطلح التجارة الدولية إلى ذلك. يمكنك الحصول على نظرة شاملة للعلاقة الشاملة بين دول العالم[1].

يعتقد جان ميرلوت وجوانا ماريا أن التجارة الخارجية هي أيضًا دراسة علاقات السبب والنتيجة بين عمليات تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج عبر الحدود[2].

ووفقا للتعريفات السابقة، فإن التجارة الخارجية هي تبادل السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال بين الأفراد المقيمين في وحدات سياسية مختلفة من أجل تلبية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات. يمكن أن نستنتج أن هذه تجارة صرف أجنبي كبيرة في التجارة الخارجية. لديها عنصرين رئيسيين:التصدير والاستيراد بأشكال مرئية وغير مرئية.

السبب وراء إنشاء الدول للتجارة الخارجية هو المشاكل الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون مشاكل الندرة النسبية. وأهم الأسباب هي[3]:

- لا تتمتع جميع البلدان بنفس القدرة على إنتاج كافة السلع والخدمات.
- تكلفة إنتاج السلع تختلف في بلدان مختلفة بسبب التغيرات في البيئة.
- اختلاف مستويات التكنولوجيابين البلدان.
- اتجاهات المستهلك في التفضيلات والاختلاف لبعض المنتجات والخدمات .
- عدم القدرة على التغيير بحرية.
- وجود فائض في الانتاج.
- الاستفادة من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.

---

[1] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12.

[2] Jean Marie et Grethen jain de Melo, Commerce international, théories et application, boech, Paris, P7.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 09.

الفرع الثاني: مكونات التجارة الخارجية.

ومن التعريف السابق للتجارة الخارجية يمكن تقسيمها إلى:

أولا: الصادرات.

تعرف الصادرات أنها قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون والتي يتم تحويلها في النهاية إلى غير المقيمين وتكون قيمة الصادرات بسعر FOB باستثناء ضريبة القيمة المضافة، ولذلك فإن تكلفة البضائع لا تشمل تكاليف التأمين والشحن البحري ولكن في حالة الشحن البحري تشمل تكاليف النقل من وقت البيع إلى وقت جلب البضائع على متن السفينة وأي حدود للأسعار التجارية أو حدود الشحن.

- يشمل جميع النفقات الأخرى ذات الصلةالنقل البري
- تشمل الصادرات المشتريات المباشرة للسلع والخدمات الإنتاجية من قبل غير المقيمين مثل السياح الأجانب، ولكنها لا تشمل السلع التي لم يتم إرجاعها، مثل السلع المخصصة لبيع المعارض أو الإصلاحات.[1].

ثانيا: الواردات.

تعرف الواردات أنها مجموع السلع والخدمات التي ينتجها غير المقيمين ويتم نقلها في النهاية إلى المقيمين. يتم تقييم واردات السلع بقيمة CAF التي تشمل جميع تكاليف التأمين وتكاليف النقل ولا تأخذ في الاعتبار رسمًا واحدًا في إجمالي الإنتاج وحقوق الاستيراد عند استيراد الخدمات الإنتاجية مثل التأمين بسعر السوق. البضائع التي تعبر الحدود إلى بلدان أخرى والسلع التي يتم قبولها مؤقتًا في التراب الوطني دون مغادرة التراب الوطني بعد فترة من الزمن يمنع استيرادها كما يظهر في المعرض الأدوات والمواد التي تدخلها بعض الشركات الأجنبية إلى بلادنا. لاستكمال بعض المشاريع[2].

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية.

[1] فادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية**، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الزائر، 2002، ص 74.

[2] نفس المرجع السابق، ص 63.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في كل مجتمع لما لها من أهمية:

- الترابط بين البلدان والشركات هو وسيلة لتحرير الإنتاج الفائض .
- يعتبر هذا المؤشر مؤشرا أساسيا للقدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية، حيث أنه يرتبط بالقدرة الإنتاجية للدولة، والقدرة التصديرية، ومستوى الدخل، والقدرة الاستيرادية، وانعكاس القدرة الاستيرادية للدولة. على التوالي، ميزان النقد الأجنبي للدولة وأثره على الميزان التجاري.
- الحصول على مميزات من حيث توريد السلع بتكاليف أقل من السلع المنتجة محليا.
- التجارة الدولية تزيد من الدخل القومي استجابة للتخصص الدولي وتقسيم العمل.

المطلب الثاني: العوامل المحددة نحو الحرية أو الحماية.

هناك عدة أسباب تحدد الطرق التقنية المناسبة للحماية أو التحرير، نشير إلى مجموعة من العوامل التي تحكم اختيار السياسات الاستقلالية أو الحمائية[1]:

- النظام الاقتصادي الحالي وفلسفة الدولة المتقدمة: يتم تحديد النظام الاقتصادي السائد في أي بلد بشكل كلي من خلال العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص من حيث ملكية و/أو إدارة وسائل الإنتاج. ترتبط المؤشرات الاقتصادية (الدخل القومي، استخدام العمالة، تكوين رأس المال الثابت، إلخ) وبنية النظام الاقتصادي واستمراريته بالفلسفة الشاملة التي تؤدي إلى المشكلة وبالتالي إلى مصير النظام الاقتصادي.
- مرونة نظام الإنتاج والمنافسة الذاتية على المبادرة والابتكار. يمكن تصنيف نظام الإنتاج في الدولة بكافة مكوناته البشرية والفنية إلى مستويات أو معدلات مختلفة اعتماداً على مدى استجابتها للتغيرات في الطلب في الأسواق المحلية والدولية.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 383-391.

- تطور حساسية الاقتصاد المحلي لتغيرات البيئة الخارجية: تظهر حساسية الاقتصاد المحلي لتغيرات البيئة الخارجية من التكامل الهامشي لهذا الاقتصاد الذي يعاني من تشوهات هيكلية في بعض المناطق.
- نمو وسرعة نشر المعلومات: يساهم النمو والنشر السريع للمعلومات في شفافية المعاملات المالية الدولية.

وبناء على هذه التطورات زاد الأمن، وانخفضت مخاطر التجارة الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح اتجاه تحرير العملة على المستوى العالمي ظاهرة تهم جميع الدول، ولها عواقب عديدة. فهو من ناحية يكشف عن سبل ووسائل الحماية، ومن ناحية أخرى يشجع الدول المقلدة على زيادة تطبيق السياسات الليبرالية أو زيادة انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية: إن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة WTO قد أسهمتا في دعم سياسة التحرير التجاري من خلال تختلف المفاوضات المتعددة الأطراف تماما عن المفاوضات الثنائية ومناقشات الوثائق المغلقة لأن المفاوضات المتعددة الأطراف تسمح بوضع الوثائق على طاولة الحوار أمام ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات على أساس مبادئ قانونية لأن هناك قواعد. انبثقت من المفاوضات المتعددة الأطراف وتستند إلى قواعد مبدئية وترتيبات مصدق عليها موسعة. معتمدة رسميًا من قبل السلطات القانونية في الدولة العضو[1].

المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

[1] فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارية الخارجية**، زمزم ناشرون، موزعون، عمان، 2016، ص 91.

التجارة المحلية هي تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الناس داخل القرية. التجارة الخارجية الحدود السياسية هي حواجز جغرافية بين الأطراف لها قواعد وقوانين ولكن في أسواق التجارة المحلية لا توجد تجارة بين الأطراف.[1].

وبالعودة إلى علم الاقتصاد نرى أن آدم سميث لم يفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية لأنه كان يعتقد أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية وأن التجارة بشكل عام مجرد وسيلة لهروبفائض الإنتاج وتبادل السلع،ووفقا لديفيد ريكاردو، تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية لأن عوامل الإنتاج يمكن أن تتحرك بحرية داخل البلاد ولكن ليس في الخارج حد[2]، ويمكن تلخيص أهم الفروق بينهما في العناصر التالية:

1. **صعوبة انتقال عناصر الإنتاج:** من الأسهل نقل عناصر الإنتاج داخل الحدود الوطنية. وعلى الساحة الدولية، هناك العديد من البنود التي تمنع نقل عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى يمكن أن تكون قانونية بطبيعتها أو بسبب الاختلافات في العادات والتقاليد.
2. **اختلاف الوحدة النقدية:** التجارة المحلية تكون بالعملة المحلية ، وفي التجارة الدولية من المهم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية بين البلدان المختلفة[3].
3. **اختلاف النظم السياسية والاقتصادية** : تختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية من دولة إلى أخرى حيث هناك دول تستخدم النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على التجارة الحرة وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون قيود على عكس الدول الاشتراكية .

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 17.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، بدون نشر، بدون مكان نشر، 2010، ص 24.

[3] ايمان ع....ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص 12.

4. **اختلاف الأسواق:** تختلف أسواق الدول مما يضيف حواجز إدارية وسياسية طبيعية، في حين تعتبر المسافة الجغرافية وما ينجم عنها من تكاليف نقل عالية من العوائق الطبيعية التي تواجهها عند نقل البضائع من بلد إلى آخر.

5. **اختلاف القوانين والعرف التجاري:** تخضع التجارة الداخلية لمجموعة من القوانين والأعراف وبالتالي يمكن التفاوض عليها وتعديلها في ضوء تلك القوانين. و في الساحة الدولية هناك أفراد وشركات من بلدان مختلفة، ولكل منهم قوانينه وتقاليده الخاصة.

6. **اختلاف أهداف الدولة:** ولكل دولة أهدافها وسياساتها الاقتصادية الخاصة لحماية أمن مواطنيها وحقوقهم.

7. **اختلاف السياسة التجارية:** تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية من حيث أن نفس المبادئ الاقتصادية تنطبق على السياسات المحلية بحيث تتمتع البضائع بحرية الحركة دون قيود بينما في التجارة الخارجية لا تسمح للسلع الأجنبية بالتمتع بحرية الحركة.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

يختلف رأي المفكرين باختلاف الوقت والمدارس المعنية التي تؤمن بتطوير هيكل التبادل الدولي، نناقش في هذا القسم النظريات الموضحة للتجارة الخارجية من نظريات التجارة ما قبل الكلاسيكية في البيان الأول ومن المدرسة الكلاسيكية في البيان الثاني. ويخصص المطلب الثالث للنظريات الكلاسيكية الجديدة والحديثة لتفسير التجارة الخارجية..

المطلب الاول: نظريات التجارة قبل الكلاسيك.

كانت الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بمثابة تبلور لسلسلة من الأفكار الاقتصادية التي يمكن تلخيصها في مبدأين أساسيين: التجارة والطبيعة.

الفرع الأول: المذهب التجاري والتجارة الخارجية.

ينطبق مصطلح التاجريين على كل الكتاب الذين ساهموا في صياغة السياسات الاقتصادية السائدة في عصر الرأسمالية التجارية منذ بداية القرن السادس عشر وحتى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر في دول أوروبا الغربية[1].

1. الأفكار الاقتصادية لمدرسة التجاريين.

تركز أساسيات كلية إدارة الأعمال على الإجابة على عدة أسئلة. ما هو المال؟ كيف يمكن أن تنمو؟ وكيف يمكن توزيعها بين الدول؟ ما هو سبب ارتفاع الأسعار؟ ويمكن تلخيص هذه المبادئ على النحو التالي[2]:

أ) تكمن قوة الدولة في اقتصادها والمتمثل في المال والمال بالنسبة لهم هو مقدار المعادن الثمينة (الذهب والفضة) التي تمتلكها الدولة.

ب)تهدف الضرائب على الواردات إلى زيادة الصادرات وزيادة الوصول إلى الثروة المعدنية عن طريق الحصول على المعادن الثمينة من البلدان المستعمرة الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التجارة الخارجية والحصول على فوائض تجارية.

ج) في رأيهم سبب ارتفاع الأسعار هو زيادة كمية النقود.

د) ينبغي التركيز على التجارة الخارجية حيث تعتبر التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة.

2. نظرة التجاريين للتجارة الخارجية.

وكانت النظرية التجارية للتجارة هي الناتج المنطقي لنظرته إلى ثروة الأمم، والتي بموجبها تعتمد ثروة الأمة على ما تمتلكه من ذهب وفضة، والنتائج التي يحققها الجمع بينهما. فإذا لم

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 79.

[2] نفس المرجع السابق، ص 84.

يكن لدى البلاد رواسب معدنية تحتوي على الذهب والفضة، فإن الطريقة الوحيدة للحصول عليها هي من خلال التجارة الخارجية[1].

ولذلك يعتبر التجار أن قطاع التجارة الخارجية هو القطاع الأهم للحصول على المعادن الثمينة،و منطق الصناعيين هو أنه من الضروري أن تتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الصادرات والصناعات التصديريةو حظر الواردات لوقف تدفق المعادن الثمينة.

3.تقييم أفكار المدرسة التجارية.

ولم تتطور هذه الأفكار والنظريات كنظريات اقتصادية، بل كحلول جماعية لمشاكل وتعابير العصر. يساعد على تقييم إيجابيات وسلبيات هذه الأفكار:

أ- الجوانب الإيجابية:

- يرجع الفضل للتجار في تحرير التفكير الاقتصادي السائد في مجتمع العصور الوسطى..
- تطوير مفهوم ميزان المدفوعات بين الدولة و العالم الخارجي والاهتمام بجعله موجب رؤية كلية الأعمال تساعد في تطوير الصناعة والتجارة.

إلا أن هناك نقائص يمكن حصرها فيما يلي[2]:

ب-الجوانب السلبية:

- إن اعتبار المذهب التجاري أحد مبادئ الاقتصاد الحديث هو مبالغة بالنسبة للاقتصاد الحديث، لأنه ليس إلا سياسة اقتصادية يختلف استخدامها باختلاف الأحوال والظروف الخاصة بكل بلد.

[1] شريف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، معمورة، 2006، ص 10.

[2] بن حمود سكينة، **دروس الاقتصاد في السياسي**، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر، 2006، ص 62.

– لا يتم التعبير عن ثروة الأمة بالذهب والفضة فحسب، بل أيضاً بمعادنها الثمينة، على الرغم من أنها تقدر بقدرتها الإنتاجية ووفرة وجودة بضائعها.

– الفهم الخاطئ لدى التاجر هو أن كل دولة تحاول الحصول على قدر معين من الثروة على حساب الدول الأخرى وهذا سببه الاعتقاد الخاطئ بأن رؤية حجم الثروة العالمية تتبع مبدأ العداء. ونظرًا لأن الأصول ثابتة ومحدودة من حيث الحجم والكمية، فإن تراكم المعادن ذات التأثير النفساني داخل بلد ما يمكن أن يولد تدفقات نقدية كبيرة.

الفرع الثاني: الطبيعيون والتجارة الخارجية.

ظهرت المادية في سياق التغير الفكري واسع النطاق في العالم الأوروبي. ويعتبر جزءا من الاتجاه الذي انتشر في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر حيث تألق فولتير ومونيك روزاندر وغيرهم من فلاسفة هذا العصر الذهبي للتاريخ الأوروبي الحديث. وقد تأثر الفيزيوقراطيون بشكل قوي ومباشر بهذا الاتجاه العلمي والتجريبي الذي يظهر في أعمال الطبيب الفرنسي فرانسوا كويت مؤسس هذه المدرسة.

1.مبادئ المدرسة الفيزوقراطية.

يمكن تلخيص أهم مبادئ ونظريات المدرسة الفيزيوقراطية في النقاط التالية:

- طور فيسوقراط نظرية النظام الطبيعي القائلة بوجود نظام إلهي في العالم وأن الإنسان يجب أن يتمتع بهذا النظام إذا أراد تحقيق السعادة.
- يقول كيناي أن حماية الملكية والحرية من شأنها أن تحقق أفضل نظام في هذه الحياة دون الحاجة إلى قوانين أخرى. و يرى أصحاب هذه النظرية أنه نظام طبيعي يشمل كافة أنواع الظواهر الاقتصادية وأن النظام يتمتع بالحكم الذاتي دون الحاجة إلى تدخل الحكومة.
- وكان التجار يعتقدون أن الثروة تقاس بالإنتاج الزراعي وليس بجمع المعادن الثمينة كما يدعي التجار، و أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يمكن اعتباره منتجا.
- دمج الضرائب والرسوم على المنتجات الزراعية فقط.

1) نظرة الطبيعيين للتجارة.

و نظرا لطبيعة المقايضة والتجارة الخارجية فإنهم يرون أن المقايضة لا تنتج أي ثروة لأنها بحكم تعريفها تمثل قيمة تبادلية معادلة[1]:

- ليس من الضروري الحفاظ على ميزان تجاري قابل للتحويل كما يدعي رجال الأعمال عندما شجعوا الصادرات وقيدوا الواردات، بل من خلال تدفق الأموال من الخارج إلى البلاد.
- ليس صحيحاً أنه عندما تفرض دولة ما رسوماً جمركية على البضائع المستوردة فإن الرسوم تضاف إلى القيمة الحقيقية وتحول إلى الخارج. المستخدمون الذين هم المستوردين المحليين.
- وكانت إحدى الأساليب التي استخدمها التجار هي حظر تصدير المواد الغذائية، وبالتالي خفض الأسعار وخفض مستويات الأجور. وهذا يمكن أن يقلل من تكلفة إنتاج الصناعة ويعزز الصادرات الصناعية[2].

2) تقييم أفكار الطبيعيين.

في تقييمنا للمدرسة الطبيعية أخذنا بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية والسلبية ومنها[3]:

أ) الجوانب الإيجابية:

- تقديم العديد من المساهمات التي اعتبرت مراحل مهمة في تطور الفكر الاقتصادي وبدأوا في بلورة الاقتصاد المستقل، ولذلك تعتبر المدرسة الطبيعية أول مدرسة في الاقتصاد.
- ولم تعد نظرة الاقتصاديين للمال أنه ثروة حقيقية، بل باعتباره إنتاجًا.
- كان علماء الطبيعة أول من قدم صورة لدورات الأعمال.

[1] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] أشرف العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

- عملوا على تعزيز التنمية الصناعية من خلال دعم التجارة الحرة .

ب)الجوانب السلبية:

- يرى البعض أن وجهات نظر علماء الطبيعة حول عدم جدوى الأنشطة الصناعية والتجارية خاطئة، خاصة وأن التجارة والصناعة تعتبر أنشطة إنتاجية.
- وطالب على حد قوله بأن تقتصر الضرائب على المنتجات الزراعية فقط لأن الزراعة تنتج فائضا.

المطلب الثاني: تقييم النموذج الكلاسيكي لنظرية التجارة الخارجية.

تنص النظرية التقليدية على أن التجارة الخارجية أفضل من عدم وجود تجارة خارجية لأن وجود التجارة الخارجية يمكن أن يجلب الدخل والرفاهية من خلالانخفاض الأسعار وإعادة تخصيص الموارد بشكل مناسب من خلال التخصص وزيادة تقسيم العمل، يتم توزيع فوائد التجارة الخارجية بالتساوي كلما زادت الاختلافات التكنولوجية بين البلدان، كلما زادت فوائد التجارة الخارجية.[1] لكن يلاحظ على النموذج يتعرض الكائن الكلاسيكي لانتقادات كثيرة، فيصبح نموذجاً مناسباً ومن ثم يصعب تطبيقه على الواقع العملي. وتشمل الاتفاقيات:

- لا تستطيع النظرية تفسير أسباب الاختلافات في الميزة النسبية بين الدول وتأثير التجارة الخارجية على مكاسب الإنتاجية في دول التبادل[2].
- يخضع إنتاج نموذج الفن الأجنبي الكلاسيكي لقانون العائد المستمر في ظروفه الخاصة. لكن هذا الافتراض غير واقعي لأنه من المعروف أن المنتج يميل إلى اتباع قانون تناقص الغلة

[1]Thomas, A, Pugel :**Intemational Economics**, 12 édition, McGrawcompies, New-York, 2004, p 60.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

- يركز النموذج الكلاسيكي على كيفية تحديد القيمة التبادلية للسلع في الزراعة ويعتمد على مقدار العمالة المطلوبة لإنتاج هذا المنتج، متجاهلاً عوامل الإنتاج الأخرى[1].
- من غير الواقعي افتراض أن عامل العمل هو الجزء الوحيد والمساوي من تكلفة الإنتاج، حيث يظهر الواقع العملي أن الإنتاجية الأعلى تبرر ارتفاع الأجور.
- التخصص المطلق في إنتاج سلعة معينة أمر غامض لأن النظرية تفترض أن الدول المتخصصة في إنتاج سلعة معينة تستهلك جزءا من فائض صادراتها وتستورد سلعا أخرى ولكن الحقيقة تظهر أن بعض الدول تستورد نفس السلع التي تستوردها.
- يوضح النموذج الكلاسيكي إمكانية نقل عوامل الإنتاج بين أنشطة الإنتاج المختلفة ولكن الواقع العملي يوضح صعوبة هذا النقل.
- تفترض النظرية الكلاسيكية أن مكاسب التجارة تتوزع بالتساوي بين الدول وأن الفوارق التكنولوجية بين الدول تتزايد وهذا خاطئ لأن التجارة العالمية تعتمد على تكنولوجيا مماثلة.
- من الصعب تحديد مدى استقرار الميزة النسبية لأي دولة لأن تعديلات سعر الصرف تؤثر على تحديد الميزة النسبية لسلع معينة، وبالتالي هناك درجة من المرونة تسمح بتغيير الميزة النسبية. حتى يتمكن سعر الصرف من التحرك.
- النظرية لا تأخذ في الاعتبار العوائق أمام التجارة الخارجية وهي غير واقعية. ولم يذكر سبب الاختلاف. تختلف تكاليف الإنتاج النسبية والمطلقة من بلد إلى آخر وتتجاهل العوامل التكنولوجية الناتجة عن الإنتاج على نطاق واسع ووفورات الحجم في سوق عالمية تنافسية.

[1] عبد الرحمان، روبح، **حركة التجارة الدولية في إنتاج التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشور، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 114.

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية.

تنص نظرية التجارة الخارجية التقليدية على أن التجارة الدولية تنتج عن الاختلافات في التكاليف المطلقة والنسبية للإنتاج في مختلف البلدان.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة المضاعفة.

العديد من الباحثين الذين رفضوا مفهوم العمل القائم على القيمة الذي استند عليه نموذج ديفيد ريكاردو، قاموا بإصلاح المفهوم من احتمال التكاليف المتعددة. في عام 1936 خطرت لهيبلر فكرة استغلال الإمكانيات. واختار تكاليف العمالة واستطاع أن يحرر قانون ديفيد ريكاردو للميزة النسبية من القيود التي فرضتها عليه نظرية القيمة، وخاصة القيود المفروضة على حساب تكلفة الإنتاج بمقدار العمل. واستبدلها بنظرية الانتهازية التي تنص على أن تكلفة إنتاج السلعة لا تقاس بمقدار العمل المبذول لإنتاج تلك السلعة بل تقاس بمقدار التضحية من أجل السلع الأخرى، ويمكن تلخيص الاسهامات التي أتت بها النظرية فيما يلي[1]:

- يتم تحديد اتجاه التبادل حسب ظروف العرض والطلب.
- ليست هناك حاجة للنظر في التخصص الكلي لكل دولة للتبادل الدولي.
- إذا كانت نسبة سعر التوازن في السوق العالمية تساوي نسبة السعر لدولة لا تملك أموالاً، فلا يمكن لتلك الدولة أن تبدأ عملة. دولي، وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق بالمساهمة، فإنه لا يفسر سبب اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ولماذا تستقر الأسعار مع مرور الوقت.

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثاني: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج هكشر وأولين Hechsher-Ohlin

ويتفقون على أن نظرية مستوى العامل المعروفة أيضًا باسم النظرية الحديثة أو نظرية هيكشر هي امتداد للنظرية الكلاسيكية للتكاليف النسبية في التجارة الخارجية كسبب لظهور التجارة الخارجية. وذكر أن الاختلافات ناجمة عن الاختلافات في مستوى وفرة مكونات المنتج المختلفة و في التكاليف النسبية بسبب الاختلافات في نسبة خلط مكونات المنتج في عمليات التصنيع، مما يؤدي إلى اختلافات في التكاليف النسبية وأسعار السلع الأساسية. وتقوم الدولة بتوزيع وتصدير السلع التي تنتجها بأسعار رخيصة نسبيا، ووفقا لهذا النموذج تكتسب الدول الانفتاح في التجارة. التخصص في إنتاج السلع باستخدام عوامل الإنتاج التي تتميز بوفرتها النسبية في بلد ما[1]، ويوضح أولين أن الاسعار في أي بلد تتوقف على أربعة عوامل[2]:

جانب الطلب:طلب المستهلكين، وشروط ملكية عوامل الانتاج.

جانب العرض: توريد عوامل الإنتاج، والشروط الفنية للإنتاج والتي تحدد نسبة الخلط بين عوامل الإنتاج.

التجارية: التجارة تأتي من كلمة زارا التي تعود في الأصل . وتجارة تعني البيع و الشراء [3].

الخارجية: ومن الفعل خروج فالخروج هو عكس الدخول[4].

---

[1] Jean-Louis Mucchieli, **PRAINCIPEs D4ECONOMIE INTERNaTIONALE**, éditions économica, France, 1989, p 78.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 185.

[3] طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي دراسة مقارنة**، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 42.

[4] نفس المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: السياسة التجارية الخارجية .

هناك عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر منها:

- تشير السياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية إلى سلسلة من الإجراءات التي تعتمدها الدول في مجال التجارة لتحقيق أهداف محددة[1].
- تعتبر سياسة التجارة الخارجية إحدى التوجيهات الرئيسية التي تنظم حركة السلع والخدمات ورؤوس أموال الموارد البشرية والمعلومات والنقد الأجنبي بين الدول[2].
- تعرف التجارة الخارجية بأنها تنظيم الأفعال والأدوات المستخدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة التجارة[3].
- سياسة التجارة الخارجية هي السياسة التي تضعها الحكومة في مجال التجارة الخارجية وتشمل تدابير مختلفة مثل الضرائب على المعاملات الدولية، والإعانات المقدمة للآخرين، والقيود القانونية على حجم توزيع السلع المستوردة، والعديد من التدابير الأخرى[4].

وبتلخيص التعريفات السابقة يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي السياسة التي تستخدمها دولة ما لتنظيم تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين تلك الدولة والعالم الخارجي لإنجازاتها المختلفة. مجموعة من الإجراءات والأدوات. الهدف.

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 70.

[2] أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش **ناجي**، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل للتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7، جوان 2017، ص 91.

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 131.

[4] Paul Krugman, Maurice Obsfeld, **économie internatiole**, 3é édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2001, p 215.

- **أهداف السياسة التجارية الخارجية.**

تسعى سياسة التجارة السياحية إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية واستراتيجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية.

1. العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات: بعد عجز ميزان المدفوعات،و من الممكن أن يكون للتدخل القسري للدولة تأثير مفيد لأن هناك القليل من العوامل التي تقيد أدائها، من خلال مجموعة من السياسات التجارية التي تؤثر على كمية الصادرات والواردات والتي تعمل على تقليل عجز ميزان المدفوعات[1].

2. تحقيق موارد للخزينة العامة: عادة ما يتم تأمين تمويل الخزانة والعملات الأجنبية عندما تعبر البضائع الحدود عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات وأحيانا الصادرات. وتستخدم هذه الموارد لتمويل الإنفاق العام بكافة أشكاله و أنواعه وتحقيق التوازن الداخلي وتغطيته. العجز في الموازنة العامة.

3. حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: هو من أقدم أهداف السياسة التجارية حيث يجب على الدولة قبل أن تبدأ في انشاء صناعات جديدة أن تقدم الحماية للصناعة الوطنية من خلال توفر الدولة كل الظروف الملائمة والمساندة لها و تفرض قيود على السلع الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي[2].

ثانيا: الأهداف الاجتماعية.

تتمثل الاهداف الاجتماعية في:

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[2] السيد المتولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

حماية مصالح فئات اجتماعية محددة: قد يواجه المنتجون المحليون لسلع معينة منافسة شديدة من الواردات الأرخص من السلع المحلية الأكثر تكلفة.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية.

تنقسم السياسة الخارجية إلى سياسات حمائية وسياسات ليبرالية تتمثل في :

الفرع الأول: سياسة الحرية التجارية.

1. تعريف سياسة الحرية التجارية.

تُعرف الحرية التجارية بأنها السياسات التي تتبعها الدول والحكومات والتي لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية أو غيرها من الوسائل[1].

ويعرفها الأستاذ عبد المجيد قاضي بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحييد نظام التجارة الخارجية.[2]

2. حجج أنصار الحرية.

دافع أنصار حرية التجارة عن هذه السياسة بمجموعة من الحجج نذكر منها:

أ) **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يدافع الليبراليون عن مبدأ التجارة الحرة باعتباره حجتهم الرئيسية[3] أخلص إلى أن التجارة الدولية موجودة بسبب هذا التغير في تكلفة الإنتاج (النسبية) بسبب اختلاف عوامل الإنتاج بنسب مختلفة في البلدان بحيث يجب إنتاج السلع كثيفة العمالة.

---

[1] أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 24.

[3] أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 98.

ب)**زيادة المنافسة والحد من الاحتكارات:** تؤدي التجارة الحرة إلى مزيد من المنافسة مما يمنع أو يقلل من تكوين الاحتكارات.

ج) **التقدم التقني:** في ظل المنافسة الشرسة المتزايدة، يتنافس المصنعون على حصة السوق. يحاول كل مصنع تحسين منتجاته باستخدام التكنولوجيا الحديثة مع التركيز على أقسام البحث والتطوير وتدريب الأفراد على تقليل التكاليف .

د) **الآثار الحمائية السلبية:** ويشير أنصار الاستقلال إلى أن التعريفات الجمركية لها العديد من العيوب والعواقب الاقتصادية غير المقصودة[1].

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية.

-**تعريف سياسة الحماية التجارية:** لا يختلف المدافعون عن الأمن و الحرية عندما يتعلق الأمر بفوائد التقسيم الدولي للعمل. ويعتقد أن التبادل يعتمد على الميزة النسبية. بل على العكس لا يتفقون معهم لأن هناك أهدافاً أخرى يجب تحقيقها ولو على حساب فوائد تقسيم العمل والتخصص، و الحمائية هي سياسة تتبناها الحكومات لحماية الصناعات المحلية من تهديد المنافسة من الواردات الأجنبية. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

-**حجج أنصار الحماية:** يعتمد المدافعون على مجموعة من الحجج. وتنقسم هذه المواضيع إلى جوانب اقتصادية وغير اقتصادية وترد أدناه قائمة بكل منها:

أ) الحجج غير الاقتصادية:

توجد العديد ن الحجج الغير اقتصادية نذكر منها:

1. **حجة الدفاع والأمن[1]:** ومن أهم وأشهر الحجج المؤيدة للحد من التجارة الخارجية أنه حتى آدم سميث، اعترف بشرعية هذا الهدف باعتباره خروجًا عن مبدأ حرية التجارة ،

[1] أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

يمكن أن تكون جميع البلدان عرضة للحرب وعرضة للأمن القومي، لذا فهي تسعى جاهدة لتكون مستعدة بشكل أفضل لحماية قطاعات محددة حيث ترى أنها مناسبة للأمن والاستدامة

2. **الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي**[2]: ويتحقق من خلال الرعاية الاجتماعية لفئات معينة تعتمد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

3. **الحجج الثقافية والدينية:** وتدعم حرية التجارة انتشار العادات والتقاليد المتعارضة مع الممارسات العامة التي تضعف الهوية الوطنية،والتي لاتتوافق مع الدين والأخلاق، لذلك تقوم الدولة بتقييد التجارة للحفاظ على طبيعة العادات والتقاليد والقيم الدينية الوطنية.

ب)الحجج الاقتصادية:

هناك أيضا حجج مبنية على التحليل الاقتصادي تسمى الحجج الاقتصادية و من أهمها.[3]:

1. حماية الصناعات الناشئة: يرتبط هذا الادعاء ارتباطًا وثيقًا بقائمة فريدريش الألمانية، وهو كتاب طلبه الأمريكي ألكسندر هاملتون عام 1791 ونشره عام 1841[4]، وتعني هذه الحجة أن العمل مكلف في مراحله الأولى. و هي مرتفعة في البداية بسبب التكاليف الأولية التي تتحملها الدولة ويجب الحفاظ عليها حتى يتم تخفيض هذه التكاليف عن طريق فرض العقوبات. البضائع الأجنبية حتى تقف على أقدامها.

---

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 34.

[2] زينب حسين **عوض الله، الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكرهن ص 281.

[3] أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[4] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكرهن ص 282.

اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر[1]: قد يكون الغرض من السياسات الحمائية هو تشجيع الشركات الأجنبية على دخول الأسواق المحلية من خلال الاستثمار المباشر .

الحماية لزيادة العمالة: يعتقد أنصار الحماية أن حظر التجارة الخارجية من شأنه أن يساعد في زيادة فرص العمل والقضاء على البطالة.

الحماية من الإغراق: التعريفات المحلية تنتج عن ممارسات تستخدمها الصناعات الأجنبية للإضرار بالمنتجات المحلية ويتم إغراق هذه الممارسات بالتغيرات الخارجية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية.

تختلف السياسات التجارية تبعا للنظام الاقتصادي الحالي، ونميز بين الأدوات التالية:

أولا: الأدوات السعري : ويمكن التمييز بين هذه الأدوات التي تؤثر على تدفق التجارة الدولية:

الرسوم الجمركية: من أهم أدوات السياسة التجارية، الرسوم هي مبلغ ثابت يتم فرضه عند مرور السلعة حدود البلاد. يتم فرضها لتحقيق أهداف متعددة وهي أدوات تقليدية لتنفيذ سياسات الحماية التجارية وخفض الواردات، الرسوم الجمركية على الصادرات نادرةتفرضها بعض الدول الغرض منها الحصول على الإيرادات الجمركية،و بعضها تفرضها لحماية صناعاتها النامية وحماية عمالها، وتفرض كقيمة ثابتة أو كنسبة مئوية[2]، تسمى مجموعة النصوص التي تحتوي على جميع رسوم الاستيراد السارية في وقت معين بالتعريفة

[1] زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 284.

[2] رتشارد، بومفرت، **مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية**، ترجمة، صفر بن حسين القحطاني وكمال الدين علي بشير ابراهيم، دار النشر العلمي والطابع، الهاض، 2011، ص 174.

الجمركية، وهي قائمة أو جدول تضعه الدولة يحتوي على أنواع مختلفة من رسوم الاستيراد المفروضة على السلع المحلية المختلفة في التجارة الخارجية بناءً على التعريفات، وتتمثل في[1]:

- **الرسوم النوعية:** هو رسم استيراد يفرض قيمة نقدية ثابتة على نوع واحد من السلعة بغض النظر عن قيمته.
- **الرسوم القيمية:** هي التعريفات التي يتم تحديدها كنسبة مئوية من قيمة وحدة البضائع المستوردة، لذلك نجدها تسمح للمنتجين المحليين بالتعويض عن فقدان القيمة الوقائية التي خلفتها تعريفة معينة أثناء التضخم.
- **الرسوم المركبة:** تعتبر التكاليف الإجمالية مزيجًا من التكاليف القيمية والتكاليف المحددة لأنها تتضمن تكاليف محددة تضاف إلى التكاليف القيمية. ولهذا الغرض يمكن التمييز بين التكاليف المالية وتكاليف الحفظ.[2]:
- **الرسوم المالية:** هي الرسوم التي تفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة.
- **الرسوم الحمائية:** هي رسومتهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، ونعرض بعض المفاهيم والملامح العامة لأدوات التعريفة الجمركية السياسية والتجارية وهي[3]:

الرسوم التفضيلية: تستند معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على البضائع المستوردة على المنشأ الجغرافي للبضائع وتدفع البلدان التي تمنح معاملة تفضيلية تعريفات جمركية أقل على السلع المصدرة إلى البلدان التي تتمتع بمعاملة تفضيلية.

[1] علي، عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 263-265.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2004، ص 286.

[3] أنظر: علي، عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 265-268.

معاملة الأولى بالرعاية: ومن ميزات قانون الجمارك الأخرى المستخدمة على نطاق واسع هي معاملة الدولة الأكثر رعاية، والمعروفة حاليًا باسم العلاقات التجارية الطبيعية .

استيراد التجهيزات المجمعة من وراء الشواطئ (الحدود): لدى العديد من الدول المتقدمة مثل هذه التشريعات، ونظرًا لاستيراد معدات التجميع من خارج (الحدود)، فإن معدلات التعريفة الجمركية على السلع المستوردة أقل من تلك المذكورة في الجدول.

الاعانات (إعانات التصدير):هي من أدوات السياسة التجارية وهي عبارة عن إجراءات مالية تتخذها الدولة لتقليل التكلفة الإجمالية لإنتاج مشروع أو صناعة معينة[1]، وتنقسم إلى نوعين[2]:

- **اعانات على نطاق واسع:** وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الانتاجية.
- **اعانات على نطاق ضيق:** وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع.

الرقابة على الصرف: هو نظام تفرض فيه الدولة كمية محدودة من العملات الأجنبية على الموردين (أصحاب العملة) والباحثين عليها، حتى تتمكن كلا المجموعتين من العرض والطلب على العملة. تقليل الطلب على العملة الأجنبية من خلال نقاط خاصة بحيث يقتصر على حد المعروض من تلك العملة، وبناء على هذا الفهم فإنه في هذه الحالة لا بد من إنشاء وكالة أو هيئة مركزية للنقد الأجنبي في البلاد.

الإغراق: ويستخدم الإغراق من قبل الدولة أو المشروع الاحتكاري لمراعاة الفرق بين السعر السائد في الداخل والسعر السائد في الخارج وهو أقل من التكلفة الداخلية للسلعة

[1] عبد الباسط، وفا، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العرفية، القاهرة، 2000، ص 316.

[2] جمعة، سعيد سرير، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، ط 2، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2002، ص 101.

مضافاً إليها تكاليف النقل والتكاليف الأخرى المرتبطة بها. يعتبر وسيلة. نقل البضائع من السوق المحلي إلى الأسواق الخارجية[1]، ويوجد ثلاث أنواع من السياسات الإغراقية وهي[2]:

- **الإغراق العارض:** وينشأ هذا النوع في حالات الطوارئ مثل القضاء على فائض الإنتاج من سلعة معينة عن الموسم السابق مما يسمح بعرضها للأسواق الخارجية بأسعار أقل .
- **الإغراق قصير الأجل:** الهدف هو تحقيق هدف محدد وينتهي .
- **الإغراق الدائم:** يفترض الإغراق المستمر وجود احتكار في السوق المحلية ويعتمد هذا الاحتكار على وجود وسائل حماية ضد تهديد المنافسة الأجنبية مثل الحواجز الجمركية.

تخفيض قيمة العملة المحلية: تتبع بعض الدول سياسات مصرفية للتحكم في أوضاعها الاقتصادية والمالية. ومن بين هذه السياسات نجد عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية .

ثانيا: القيود الكمية: هي أدوات إلى جانب أدوات أو أساليب القيمة في السياسة التجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. ونجد أهم الطرق المستخدمة في هذا النطاق:

الحظر أو المنع:هو تقييد التجارة مع الدول الأجنبية ومن الواضح أن الحظر يمكن أن يطبق فقط على الواردات أو الصادرات أو كلاهما فيما بعد يمكن تطبيق الحظر على جميع السلع وجميع البلدان. ويمكن ان نجد نوعين من القيود:

- **الحظر الكلي:** إن تعليق جميع التجارة بينها وبين بقية العالم يعني أن الدولة تريد أن تكون مكتفية ذاتيا.
- **الحظر الجزئي:** تحظر الدول التجارة مع دول أو منتجات معينة. غالبًا ما يتم تنفيذ هذه السياسة في أوقات الحرب حيث تحظر الدول التجارة مع مواطني الدول المعادية.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 291-292.

[2] حاسم، محمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 139.

- **نظام الحصص:** نظام الحصص هو النظام الذي تضع فيه الدولة حدًا أعلى لكمية أو قيمة الواردات من سلعة معينة خلال فترة محددة.
- **تراخيص الاستيراد:** لا تسمح رخصة الاستيراد بالاستيراد دون موافقة الدولة. تمنح هذه الموافقة في شكل تصريح أو ترخيص استيراد وتعتبر وسيلة مباشرة للرقابة على التجارة الخارجية، العديد من الدول تستخدم هذا النظام نظراً لنقص العملات الأجنبية[1].

ثالثا: القيود التنظيمية: تعتبر الأدوات التنظيمية بمثابة إطار تنظيمي لتنفيذ عمليات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية وربما يمكننا الإشارة إليها في هذا المجال:

1. **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** المعاهدة التجارية هي اتفاقية يتم إبرامها مع دولة أخرى من خلال وكالة دبلوماسية بغرض تنظيم القضايا التجارية بين الدول، ولا تغطي القضايا التجارية والاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضًا القضايا السياسية والإدارية. تتضمن أحكام المعاهدات التجارية عادة أحكاما بشأن مبدأ المساواة في المعاملة ويمكن أن تشمل أيضا مبدأ المعاملة بالمثل. وأهم وأعم هذه المبادئ هو التعامل مع البلد الأكثر فائدة. يقع على عاتق الدولة التزام بأن تقدم للدول الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو مواطني دولة ثالثة، الاتفاقية هي اتفاقية أو معاهدة ثنائية بين دولتين تنظم المعاملات الخارجية بين البلدين، بما في ذلك طرق الدفع وتنمية ائتمانات التصدير والاستيراد، بهدف زيادة حجم التجارة بين البلدين. وهذا شيء سوف يتحقق. ويمكن التمييز بين الاتفاقيات التجارية لأنها تقتصر على المعاهدات التجارية وتكون مدتها بشكل عام أقل من سنة واحدة. لدى وزارة الاقتصاد والتجارة عوامل مختلفة حسب الوضع.[2]

2. **اتفاقيات الدفع:**وهي شائعة في البلدان التي تلتزم بأنظمة مراقبة الصرف وتقيد تحويل عملتها الوطنية إلى عملات أجنبية. إنها اتفاقية بين دولتين تنظم قواعد التسوية للمدفوعات التجارية وغيرها على أساس المبادئ. والشروط التي يتفق عليها الطرفان. جوهر الاتفاقية

[1] عبد الباسط، وفا، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297-298.

هو أن تحويلات الدفع بين البلدين الموقعين على الاتفاقية تتم في الحسابات الجارية. أين هو سعر الصرف الذي يتم حسابه عليه وكذلك أنواع المعاملات التي تسمح لك بنقل صلاحيتها ومدتها وكيفية تحديث أو تغيير العديد من الأشياء. أنظمة:[1].

التكتلات الاقتصادية: من أهم الأدوات المستخدمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاقتصادي في مختلف دول العالم. ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد بخلق التكامل الاقتصادي بين المجموعات المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية، ويحدث النمو داخل وخارج الاقتصاد، استخدمت الدول المتقدمة والنامية التكامل الاقتصادي باعتباره أفضل وسيلة لدفع عملية النمو الاقتصادي والتنمية،فالتكامل الاقتصادي يعني تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العديد من الدول من خلال التحكم في عملية الإنتاج والتبادل التجاري ونقل عوامل الإنتاج[2]،وتأتي هذه التحالفات بأشكال عديدة ومختلفة و يمكن تمييز درجات مختلفة من التكامل الاقتصادي، أهمها:

1. **منظمة التفضيل:** اتفاق بين مجموعة من الدول على تخفيض التعريفات الجمركية على السلع والخدمات بينها مع تثبيت التعريفات الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى.

2. **منطقة التجارة الحرة:** اتفاقية بين دولتين أو أكثر يتم بموجبها تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الالتزامات المفروضة على كل دولة مع فرض قيود أو رسوم جمركية في علاقاتها مع بقية دول العالم، وتكون مستقلة بالنسبة لغير الأعضاء المستقلين.

3. **الاتحاد الجمركي:** اتفاقية بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز التجارية في السلع والخدمات ، مع توفير اتفاقية جمركية موحدة للدول غير الأعضاء[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 298.

[2] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010-2011، ص 147.

[3] عيسى، خوذري، أثر **تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 43.

4. **السوق المشتركة:** اتفاق عقدته مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج وإزالة القيود المفروضة على حرية التجارة فيما بينها من خلال وضع تعريفة موحدة للتعامل مع الدول غير الأعضاء.

5. **الاتحاد الاقتصادي:** يتم إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بين مجموعة من الدول من خلال فرض تعريفات موحدة ضد الدول غير الأعضاء، فضلا عن القيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج مع تنسيق النظم النقدية والمالية بأكملها.

6. **الاتحاد النقدي:** يتم انشاء عملة مشتركة بين أعضائه. وهو ينطوي على تشكيل سلطة نقدية مركزية تضع السياسة النقدية للمجموعة بأكملها.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية ، حيث تم مناقشة مفهوم التجارة الخارجية، وتتمثل الرؤية الرئيسية لشرح التجارة الخارجية في السيطرة على قطاع التجارة الخارجية الذي تسعى الدول من خلاله إلى تحقيق أهداف متعددة. ولكل نظرية حجج ومبررات وتدعمها موارد ملموسة لتنفيذ السياسات المطلوبة.

من الأهداف التي تريد نظرية وسياسة التجارة الخارجية تحقيقها هو تحسين مستويات معيشة الأفراد من خلال النمو الاقتصادي، لذلك سنحاول التطرق في الفصل الموالي إلى النمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و اهم النظريات المفسرة له

تمهيد

شهدت العديد من دول العالم تسارع وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما انعكس ذلك إيجابا على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين مستوياتهم في مختلف مجالات الحياة، لذا نجد أن العديد من الدراسات ركزت على دراسة النمو الاقتصادي من حيث محاولة التعرف على مضمون النظرية الاقتصادية وأسباب هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي.

وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: المفاهيم الاساسية للنمو الإقتصادي
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: علاقة التجارية الخارجية بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: المفاهيم الاساسية للنمو الإقتصادي.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على النمو الاقتصادي وذلك بتقديم تعريفا له، وخصائصه وأهم أنواعه، لنتعرف كذلك على فوائده ومحدداته التي تتمثل في مجموعة من العناصر التي يقف عليها النمو الاقتصادي، وأخيرا لنعرض أهم نظريات التي تناولت النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

مصطلح النمو الاقتصادي يُعتبر من أهم المصطلحات الاقتصادية تداولاً، و أكثرها غموضا، ولا يخلو أي حديث لكبار مسئولي الدولة عن الإشارة للنمو الاقتصادي، إذ يحتل النمو الاقتصادي المرتبة الأولى في بيان أي حكومة أمام مجلس النواب (البرلمان)، ويتصدر الحديث عنه التقرير المالي المرفق بالموازنة العامة، والمقدم إلى البرلمان في كل سنة وما يهم الأفراد هو استقرار ونمو إيراداتهم الحقيقية، كما أن ما يهم المؤسسات لدى اتخاذها قرار الاستثمار، هو استقرار إجمالي الناتج والاقتصاد الحقيقي وليس استقرار الأسعار فحسب، بحيث لا يُمكن فصل مسألة إرساء الاستقرار عن مسألة النمو[1].

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن

[1] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **تداعيات النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات اقتصادية، ص 64.

النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج[1].

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها"[2].

كما يقصد به " حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي او الدخل القومي الحقيقي بما يضمن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على ان تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية وان تتسم بصفة الاستمرارية"[3]. حيث يقيس النمو الاقتصادي بأبسط عباراته: "تغير مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل خلال فترة زمنية معينة"[4].

ويشير النمو الاقتصادي في جوهره إلى توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تقاس غالبًا من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي يحسب القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد، وهذا النمو مدفوع بالعديد من العوامل، بما في ذلك

---

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net، ص 03.

[2] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية – المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات المشكلات**، **مكتبة طريق العلم**، مطبعة البحيرة، 2008، ص 80.

[4] أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021، ص 11.

الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري، والابتكارات التكنولوجية، وكذا التحسينات في البنية التحتية والسياسات الحكومية المواتية[1].

ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross domestic product) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي الاقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) قائم على استدامة الموارد والدخل يخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة. ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائع في الاقتصاد العالمي الحالي[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في الإنتاج الاقتصادي لدولة ما في مدة زمنية معينة، يتم قياسه عادة من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، والزيادة في ذلك تكون في الإنتاج ويرتبط ذلك بزيادة في الثروة والفرص الاقتصادية، ويعتبر النمو الاقتصادي مؤشر للتقدم وقدرته على تحقيق وتحسين معيشة الأفراد في المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها[3]:

- لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.

---

[1] شراك أسماء، فنان الطيب، **المبادلات التجارية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1987-2021)**، مخير النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي، المجلد العاشر العدد 01 جانفي 2024، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 65.

[2] يوسفات علي، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**، البحث المحور الأول: البطالة (التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية)، ص 05.

[3] عبد الله بلوناس، الاقتصاد **الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2005، ص 27.

- النمو الاقتصادي لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، بل يحدث تلقائيا.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل.
- يخلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، وهي[1]:

أ- النمو الطبيعي (التلقائي): ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد .

ب- النمو العابر: هو نمو ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات

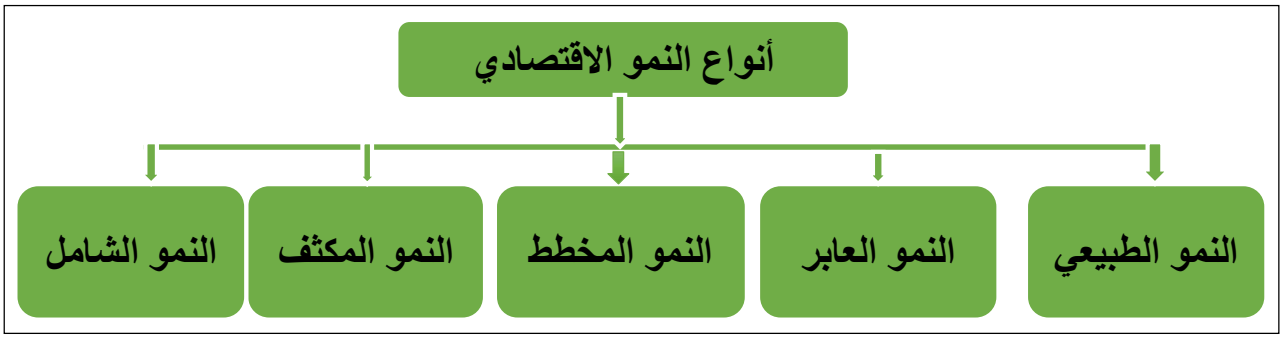
ج - النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ و المتابعة .

د النمو المكثف: هو نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد .

[1] والاس بيترسون، حمة ثلاح دباغ، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968،مكتبة صيدا بيروت، ص 315.

هـ – النمو الشامل: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم1: أنواع النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الرابع: فوائد النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي فوائد عديدة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع يمكن ايجاز أهمها في النقاط التالية[1]:

– زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من مختلف السلع والخدمات.

–زيادة رفاه المجتمع ويكون ذلك عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

– يساعد النمو الاقتصادي في القضاء ومحاربة الفقر، و تحسين المستوى المعيشي والتعليمي للسكان.

– يساهم النمو الاقتصادي في التخفيف من مشكل البطالة.

– يساعد النمو الاقتصادي في زيادة الدخل القومي .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **نظرية الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي.

تتمثل محددات النمو الاقتصادي في العديد من العناصر يمكن ذكرها كما يلي[1]:

1-1- تراكم رأس المال: يقصد بالتراكم رأس المال كل ما يتعلق بالاستثمارات الجديدة سواء المتعلقة بالاستثمارات المادية أو البشرية

1-2- التقدم التكنولوجي: يتجلى دور التقدم التكنولوجي كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة الانتاج عند نفس مستوى المدخلات، ذلك أنه يعني أساليب تقنية أو وسائل إنتاج، وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد. أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساسا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

1-3- القوة العاملة: تمثل القوة العاملة كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه، وكما هو معلوم فإن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الانتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم.

1-4- الموارد الطبيعية: إن الدولة التي لها موارد طبيعية أكبر بإمكانها رفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظمهم لا يعتبرون هذا العامل محددا أساسيا للنمو بل مساعدا فقط، حيث أن توفره مع غياب العوامل الثلاث السابقة لن يكون له أثر ايجابي على معدلات النمو.

[1] الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، **المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، 2021، ص 99.

1-5- التجارة الخارجية: لا يزال لدى الاقتصاديين منذ آدم سميث إلى اليوم اعتقاد راسخ بأن ايجابيات التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق سلبياتها، ولدعم هذه النظرة فإنهم يوردون الأدلة التالية[1]:

- الأدلة التجريبية المستخلصة من التجارب التاريخية: معرفة فوائد الانفتاح على النمو تأتي بمقارنة عينات كبيرة من الدول على مدى فترات مختلفة، ورغم أن الاختبارات الإحصائية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تعاني من قصور التقنية، فإن النتائج تظهر دوما أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بشكل أسرع؛
- تتبع نتائج توجه الاقتصاد المنغلق للانفتاح التجاري: على مر التاريخ عند انفتاح الدول على الخارج فإن النتيجة النموذجية هي زيادة في النمو الاقتصادي، حدث هذا في اليابان سنة 1850 وفي كوريا الجنوبية سنة 1960 وفي فيتنام سنة 1990، غير أن هذه النتيجة منفردة لا تثبت العلاقة السببية.
- النظر في تأثير الجغرافيا (الموقع الجغرافي): لقياس تأثير التجارة على النمو الاقتصادي اقترح الاقتصاديين "جيفري فرانكل" و"ديفيد رومر" النظر في تأثير الجغرافيا في دراسة لهما، فتجارة بعض الدول ضعيفة لأنها محرومة من الناحية الجغرافية بعيدة عن الأسواق.

1-6-كفاءة التنظيم الاقتصادي: يعتبر عنصر التنظيم الاقتصادي أداة لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث إن توفر الخبرات والمهارات الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا امثل واستخدام التقنية في الإنتاج غير كافية لإحداث عملية النمو الاقتصادي ما لم يكن

[1] الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

هناك تنظيم اقتصادي كفوه يعمل على نقل عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام الأقل إنتاجية إلى أوجه الاستخدام الأكثر إنتاجية واستخدام الفن الإنتاجي المتطور استخدام امثل[1].

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي.

هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي[2]:

2-1-التعليم: يقوم التعليم برفع كفاءة مختلف أنواع عنصر العمل إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة التسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، أصبح لابد من رفع المستويات التعليمية والتدريبية.

أيضا نجد المدير الذي يتعرض للتدريب المكثف على الطرق المتطورة، يكون أكثر فعالية في العمل مقارنة بمدير لا يتقن الأساليب المتطورة في إدارة الأعمال.

2-2-الصحة: كلما تميز الأفراد العاملين بمستوى عالي من الصحة الجسدية والنفسية وأن يكون الجهد المبذول في العمل لا يؤثر كثيرا عليهم أثر ذلك على زيادة الإنتاجية ويكون أكثر فاعلية، عكس ذلك اذ كانت الأيدي العاملة تتميز بمستوى منخفض من الصحة .

2-3- الموارد الطبيعية: ان للموارد الطبيعية أهمية بالغة في عملية النمو حيث أن الدول التي لديها موارد طبيعية كبيرة تكون قابلة للنمو بالسهولة، حيث سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو، لذا كل ما يمكن قوله فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو.

---

[1]بن ذهيبة محمد، **برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 4، جوان 2023، ص 251-252.

[2]أسامة بن محمد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلى**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 ، ص 50.

2-4- التكنولوجيا: إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية ، فلابد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدول متقدمة غنية[1].

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج وبالتالي ما هو إلا انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، وبالتالي فإن ثلاث طرق التقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق، وهي كالآتي[2]:

1- **طريقة القيمة المضافة:** تعرف القيمة المضافة على أنها ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج حيث تقدر القيمة المضافة كما يلي:

وعليه يكون: القيمة المضافة = قيمة المنتوج النهائي - قيمة منتجات الوسيطية

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

2- **طريقة الدخل:** يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي الناتج الداخلي الخام يساوي الدخل الوطني والذي هو مجموع الأجور مضافا إليه مجموع الفوائد، مجموع الأرباح، ومجموع الربوع، ويمكن تلخيص ذلك على العلاقة التالية: الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

3- طريقة الإنفاق: إن أي عملية إنفاق الشراء أي سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل الطرف آخر هو البائع، حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل، وبالتالي فإن[1]: الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

[1] أسامة بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997- 2021)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص 129.

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$C+I+G+(K-M)=Y$$

حيث أنه:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار

G: إنفاق القطاع الحكومي

K–M: إنفاق القطاع الخارجي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها، حيث تضمنت أراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس روبرت المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية آدم سميث"Adam Smith " .

اهتم (آدم سميت) في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك تجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي وتتمثل هذه الأفكار في:

– تقسيم العمل: يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم سميت بتحديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر

[1] عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، مرجع سبق ذكرهه، ص 130.

مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (division of labour) والتخصص (spécialisation) وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقيمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية (extremal économies) وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية[1].

– حرية التجارة الدولية: يري سميث أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية)[2].

– تراكم رأس المال: يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وأن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار[3].

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو.David Ricardo .

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي

---

[1] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 84.

[2] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 71.

[3] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 112.

توفر موارد العيش للسكان واهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[1].

وفي كتابه بعنوان Ricardo, 1817) Principles of Political Economy and Taxation) اتفق ريكاردو مع سميث في أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح. وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجباً بما يحفز الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الانتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات، وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية للزيادة عن المستوي الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات نتيجة لتحسن الغذاء والصحة وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، بما يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهكذا. ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيس وفعال في عملية التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية تزداد صعوبة امداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالة الركود، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني[2].

الفرع الثالث: نظرية توماس روبرت مالتوس"robot Malthus

إن أفكار (مالتوس) ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار

[1] إسماعيل شعبان، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص 64.

[2] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021، ص 07-08.

ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، وتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات وزيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان وتساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي[1].

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس Karl Marx" للنمو الاقتصادي.

يرى (ماركس) بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس) وأن فائض القيمة (surplus value) الذي يخلقه العامل بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية التكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد وينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، عن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال رأس المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام

[1] محمد مدحت مصطفى، **سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 48.

لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"[1]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك النظرية الكلاسيكية المحدثة.

الفرع الأول: نظرية شومبيتر.

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية[2]:

- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 61-62.

[2] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص 93.

- يرى أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح.
- إلا أنه تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلاته للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

– نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان.

– البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة

الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو.

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، وتتمثل مراحل روستو في:

–مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبيا، وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة واستخدام التقنية لأغراض معينة، ولكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى المستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم والتقنية الحديثة[1].

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص 142.

– مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية تودي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الإفراد والرغبة في الاستثمار وتحمل مخاطر الابتكارات والمخفاض معدل النمو السكاني وزيادة معدل التكوين الرأسمالي واستغلال فرص الابتكارات القائمة بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتدريب العمال على الإنتاج الكبير.

– مرحلة الانطلاق: حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، وتصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع وتشمل هذه المرحلة التغيرات التالية[1]:

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث وبعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج.
- ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من10%

– مرحلة النضوج: هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته، يوظف بين 10–20% من الدخل بشكل ثابت وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، ويتغير تركيب الاقتصاد باستمرار وذلك بتحسين الأساليب التقنية وينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها ويستورد بضائع أخرى جديدة ويصدر بعض المنتجات.

– مرحلة الاستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي ويصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام والسكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة

[1] محمد عبدا لعزيز عجيمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان وبارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها[1].

المطلب الثالث: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) Endagenous Growth .

على عكس النظريات السابقة نجد أن النظريات الحديثة ركزت على محددات داخلية للنمو الاقتصادي وأطلقت عليها بنظريات النمو الداخلي أو الذاتي. ومن بين أهم المفكرين الاقتصاديين نجد بول رومر ، روبرت لوكاس ، وروبرت بارو، فحسب رواد هذه النظرية فإن النمو هو عبارة عن نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار والاستثمار من العوامل الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي إضافة إلى التركيز على دور القطاع العام في تحقيق النمو الاقتصادي[2].

ويرتكز النمو الاقتصادي على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة (Lucas) والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من جهة (Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (Complet entry capital) أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر Romr البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل[3].

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] لعقاب يسرى أسية، درويش عمار، **المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**،المجلد 05،العدد 2، (2022)،ص 617.

[3] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص 08.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

قد حاولنا خلال هذا المبحث التطرق الى العلاقة التي تربط التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، وحقيقة الأمر فان التجارة الخارجية تفيد كل دول العالم، فحاولنا التعرف على أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وكذا عرض أثر كل من الإيرادات والصادرات على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

إن التوسع في التجارة مع العالم الخارجي مبني على جملة من الآثار على الوضع الإقتصادي للدول، ويمكن أن تكون هذه الأثار إيجابية أو سلبية.

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

إن أهمية التجارة الخارجية كنشاط اقتصادي تتأكد من كون أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، فالظروف الإقتصادية الدولية لها دور بارز في التأثير على النمو ومن بين أبرز تأثيرات التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي نذكر ما يلي:

أ- لابد من إقامة المشاريع الإستثمارية اللازمة لإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة وذلك لتوليد معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ب- تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الإستهلاكية من خلال الإستيراد.

ج- تعمل التجارة الخارجية على تلبية الزيادة في الطلب الإستهلاكي الناجم على فترات توليد الناتج.

د- تعمل التجارة الخارجية من خلال الإستيراد على توفير متطلبات السكان من المنتجات الغذائية الناجمة عن إنخفاض انتاجها محليا، بسبب هجرة العمالة للقطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى.

و- تتيح التجارة الخارجية من خلال التوسع في النشاط الإنتاجي إمكانية للمؤسسات المحلية بفضل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية يسهم بشكل أفضل في الرفع من الناتج الوطني الإجمالي[1].

ي- تعتبر التجارة الخارجية كقناة للحصول على المنتجات الغير متوفرة محليا والنادرة، وتساعد على استعمال التكنولوجيا المدمجة في السلع الوسيطية المستوردة[2].

الفرع الثاني: التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي.

للتجارة الخارجية أثارا إيجابية ذات أهمية على معدلات النمو الاقتصادي، قد تتسبب في التفويض من هذه المعدلات وشلها، وذلك عبر جملة من التبعات من خلال مزاولة العلاقة التجارية مع العالم الخارجي، نستعرض أهمها فيما يلي[3]:

أ- قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التضخم من خلال الواردات، في ظل ظروف احتكارية أو شبه إحتكارية.

ب- قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي.

---

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص 25-26.

[2] ولد مومنة أحمد، عدوكة لخضر، **التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية بإستعمال نماذج تصحيح الخطأ**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد (01)، (ج1) لشهر أفريل 2022، ص 136.

[3] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ج- تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الإستيراد وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة.

الفرع الثالث: الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

من أجل ضمان تأثيرات إيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وجب على الدول خاصة النامية منها القيام بمجموعة من الإجراءات قصيرة وطويلة الأجل، ومن بين هذه الإجراءات مايلي[1]:

أ- الحد من الواردات بالشكل الذي لا يعمل على إنكماش الأنشطة الاقتصادية.

ب- تسطير خطط واستراتيجيات تصنيعية تعمل على التقليل من عملية التوجه نحو الإستيراد.

ج- تسطير خطط واستراتيجيات تهدف إلى تشجيع الصادرات المحلية بكل الوسائل من خلال الدعم وتقديم الإعانات وعقد الإتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى بغرض التصدير.

د- إقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

و- العمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية كي تتمكن من تقليص التبعية للبلدان المتقدمة.

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 28

المطلب الثاني: الإيرادات والنمو الاقتصادي.

يشكل إحلال الواردات مسالة تستحق الاهتمام الخاص ومن ثم لابد من الإشارة إلى الحجج التي تدعم مثل هذه السياسة، إلى جانب الحجج الموجهة ضدها، فاستراتيجيات إحلال الواردات تؤدي إلى تدهور الاقتصاد عبر إكساب النظام مزيداً من عدم المرونة، كما تؤدي إلى تكوين مجموعات ذات مصالح خاصة تسد السبل أمام أنشطة الأعمال والابتكار عوضا عن تشجيعها. وتصبح الصناعات المحمية معتمدة على الاستمرار في الحصول على الامتيازات من الحكومة وتمتد زيادة الكلف بما فيها كلف الأجور، إلى القطاعات الأخرى فتلحق الضرر بالصادرات، وتؤدي إلى بطء في القطاع الزراعي، وانخفاض في الكفاءة الكلية للاقتصاد[1].

الفرع الأول: تعريف استراتيجية إحلال الواردات.

يرى Baer أن استراتيجية التصنيع الإحلال الواردات (ISI) تقضي بتوفير كل التسهيلات لإنتاج وتصنيع السلع التي يتم استيرادها رسميا. في حين يؤكد Bruton أن احلال الواردات عبارة عن استراتيجية تنمية تتبعها الدول النامية بهدف تحقيق أمرين، الأول هو اكتساب الخبرة والتعلم، والثاني هو حماية اقتصادها المحلي وخلق نموذجها التنموي الخاص بها بعيدا عن الدول الغنية[2].

ويقصد باستراتيجية الإحلال محل الواردات، قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج.

الفرع الثاني: مبادئ استراتيجية إحلال الواردات ومراحلها.

[1] محمد نجاة الله صديقي، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية**، ترجمة: محمود مهدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ص 11.

[2] نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع الإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص 38.

تعتمد استراتيجية احلال الواردات على مبادئ بسيطة جدا أهمها[1]:

– في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لا بد من التصنيع.

– في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا، لا بد من البدء بالصناعات الاستهلاكية.

– جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة بفرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وإجراءات أخرى .

ومسار احلال الواردات يتم من خلال مقاربتين (منطقين) للإنتاج هما[2]:

❖ **الاحلال من الأسفل إلى الأعلى:** حيث تمنح الأولوية في الاحلال لقطاع السلع الاستهلاكية، ثم يتم الارتقاء تدريجيا لغاية احلال الصناعات الثقيلة وتجهيزات الإنتاج.

❖ **الاحلال من الأعلى إلى الأسفل:** حيث يتم البدء بإحلال السلع الرأسمالية والتجهيزات، وهذا يتطلب رؤوس أموال معتبرة تفوق القدرات المالية للدولة مما ينتج عنه تمويل اقامة المصانع عن طريق عائدات التصدير، كما يتطلب تكنولوجيا جد متطورة.

وحتى يتم تنفيذ استراتيجية إحلال الواردات يجب أن تمر على ثلاث مراحل وهي[3]:

– المرحلة الأولى: يتم البدء بتصنيع وإحلال المنتجات الاستهلاكية الأساسية، وتزداد الواردات الرأسمالية والوسيطة في هذه المرحلة لازدياد الطلب عليها من قبل المنتجين المحليين.

[1] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 39.

– المرحلة الثانية: يتم إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد في كل الصناعات الاستهلاكية، كما يتم البدء في العمل على إحلال المنتجات الوسيطة والرأسمالية المحلية محل الأجنبية.

– المرحلة الثالثة: يتم التوسع في إنتاج وإحلال السلع الوسيطة والرأسمالية مثل الآلات والمعدات الثقيلة، مع البدء في التوجه نحو التصدير.

الفرع الثالث: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادة كبيرة في نمو النظريات والدراسات الاقتصادية التي اهتمت بموضوع علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين الكثير من الأدلة التجريبية بينت أن التجارة الخارجية تحسن النمو الاقتصادي. ويذهب بعض الاقتصاديين في دراساتهم إلى إثبات أن سبب التصدير هو النمو الاقتصادي، في حين تعتقد مجموعة أخرى أن الاستيراد هو أساس النمو الاقتصادي في هذا السياق جادل كل من Rivera and Fransiscoعام 1985 بأن ارتفاع النشاط الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات، والسبب بحسبه هو أن الدخل الحقيقي المرتفع يعزز الاستهلاك مما يعني وجود ارتباط مباشر بين النمو الاقتصادي والاستيراد، كما أكد كل من HelpmaGrossman and عام 1985 على الدور المهم الذي تلعبه واردات وسائل النقل والآلات اللازمة في النمو الاقتصادي للاقتصاديات الناشئة والتي يتم استيرادها من البلدان المتقدمة.

في حين تبين دراسة والتي يتم استيرادها من البلدان المتقدمة Edward عام 1992 أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو بشكل أسرع لأنها قادرة على الاستثمار في توفير واستخدام الآلات المستخدمة الأرخص، بينما خلصت دراسة Whalee عام 1995 إلى أن انخفاض

استيراد السلع الاستثمارية تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وأي انخفاض في استيراد المواد الخام والسلع الوسيطية سوف يؤدي إلى انخفاض العمالة والانتاج[1].

المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي.

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي حيث ترى النظرية التقليدية ان تحرر الصادرات يحفز النمو وترى النظرية الحديثة أن الاهتمام بالنمو وتعزيزه من شانه ان يقود الى تعزيز الصادرات لاحقا[2]، إذ تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي[3]:

الفرع الأول: مكاسب ساكنة أو صافية: وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لديفد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، حيث أن كل دولة

---

[1] سهام بوداب، سامي بن جدو، أثر **الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) تحليل قياسي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد /10/ العدد /01 جانفي 2021 ص 73.

[2] محمد جلولي، محمد أمين بومدين، **نور الدين مزهودة، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 124.

[3] عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، عدد 27، السنة التاسعة، 1426 هـ- 2005م، ص 08.

تتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بأفضلية نسبة أي قادرة على إنتاجها بتكلفة أقل عن تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى[1].

الفرع الثاني: مكاسب حركية (dynamic gains): وهو النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية. وإذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة، فإن المكاسب التجارية التي تحققها الدولة سوف تتجاوز المكاسب الصافية (الساكنة) أي أكثر من المكاسب المتمثلة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. ولهذا يؤكد على أنه من غير الممكن أن تناقش ظاهرة التجارة الخارجية إلا إذا أخذنا في الاعتبار مفهوم تزايد الغلة وذلك لوجود علاقة قوية بين التكوين الرأسمالي وتزايد الغلة[2].

الفرع الثالث: مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض: ويعود هذا المبدأ إلى Adam Smith حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسعة السوق مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية، ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذاً أو مصرفاً لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية، والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدراً للموارد الاقتصادية، وتزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنقذ عندما تكون الموارد المستغلة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي. وتعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الإنتاج سبباً وجيهاً في التوسع في حجم الصادرات، بل يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية (مصرف الفائض) تقدم تبريرا أفضل القيام التجارة

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

الدولية. وفي هذا الشأن يؤكد Myint1958على أن هذه النظرية لها مقدرة تفسيرية أفضل وأدق من نظرية التكاليف النسبية في تفسير الزيادة المستمرة في إنتاج الصادرات في كثير من الدول النامية خلال القرن التاسع عشر.وهناك نوعان من نماذج النمو الناتج من الصادرات هذه النماذج، وهما[1]:

- ❖ النموذج الأول: يشير إلى أن نمو الصادرات قد يخلق حلقة تنموية فعالة .
- ❖ النموذج الثاني: يؤكد على أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

يرى كل من "Cave،Watkins" أن نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بأن هناك تأثير إيجابي نتيجة للتوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي، في حين يرى الاقتصادي "Kravis" أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية، حيث يعتقد أن أثر الصادرات على النمو ثانوي ولا يمكن أن يكون أساسي، ومن جهة الأخرى تجد أن أدبيات النمو الاقتصادي ثرية بنماذج نمو الناتج من الصادرات وهي مقسمة إلى نوعين، الأول منهما يشير إلى أن ما تشهده الصادرات من نمو سوف يؤدي إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومنه كلما ارتفع نمو الصادرات كلما ارتفع نمو الناتج دون أن يؤدي للاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة فإن هذه النماذج تجمع على أن التجارة الدولية تعتبر بمثابة آلة للنمو في الاقتصاد الدولي القديم والحديث[2].

وقد شدد (KAVOUSSI 1984) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، كذلك وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

---

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

[2] حايد حميد، البشير عبد الكريم، **دراسة قياسية العلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2015)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 149.

كما قام (BALASSA) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو في الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين (1960-1973)، وبينت النتائج المتحصل عليها على التأثير الواضح والعلاقة الإيجابية وقوية لنمو صادرات الصناعات التحويلية على المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي في الفترة الثانية (1966-1973) أحسن من الفترة الأولى

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى النمو الاقتصادي و اهم النظريات المفسرة له الذي يشير الى زيادة الإنتاج الاقتصادي لدولة أو منطقة ما في مدة زمنية معينة، حيث يتأثر النمو الاقتصادي بعوامل متعددة مثل الاستثمار والتكنولوجيا، والتعليم، كما توصلنا الى أن النمو الاقتصادي يعزز من رفاهية المجتمع ويؤثر في تحسين مستويات مختلف مجالات الحياة لدى الفرد وبالتالي تحسين في مستوى المعيشة.

تكمن علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في أن التجارة الخارجية تساهم في تعزيز الفرص التجارية وتوسيع الأسواق للمنتجات الوطنية، كما تساهم في زيادة الإنتاج والصادرات مما يعزز النمو الاقتصادي، كما يمكن ذلك لهذا الأخير أن يحفز الطلب على الواردات وتعزيز التبادل التجاري ويعزز كذلك التكامل الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لاثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد

تميزت فترة تنظيم التجارة الخارجية بمرورها عبر مراحل مرتبطة بنظام الاقتصاد الجزائري، إذ كانت الدولة تسعى دائما إلى وضع خطة تجارية متوازنة ضد الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد، مثل تراجع المؤشرات الاقتصادية، من خلال الاعتماد على إستراتيجية تطوير الصادرات وترشيد الواردات المحلية. ينطلق فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، من معرفة تاثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا للدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية، وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات.

ولذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومراحل تطورهما في الجزائر، حيث ومن أجل الدراسة القياسية تم تطبيق منهجية الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للتكامل المشترك بعد دراسة استقرار المتغيرات، لاختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة،

المبحث الاول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2022.

المطلب الاول: الصادرات و الواردات في الجزائر.

وتعتمد الجزائر في تمويل برنامجها للتنمية الاقتصادية على قطاع المحروقات الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد رغم سعي البلاد لمراعاة نقاط الضعف التي تعاني منها باقي القطاعات مثل الصناعة والزراعة.

1/ اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري يمكن إدراكه من المؤشرات الآتية:[102]

أ/ هيكل الإنتاج:

يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 38% وهو يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25%.

[102]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط**، فرص أم تهديدات، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07، 08 ألإريل 2008، ص2.

ب/ الصادرات:

تهيمن صادرات المحروقات بصفة واضحة على الصادرات الجزائرية، إذ تمثل نسبة تزيد عن 96% خلال فترة الدراسة 1990- 2022.

وعليه فإن أهمية قطاع المحروقات في صادرات الجزائر تظهر في مقابل عدم وجود قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:[103]

1-1 مشاكل على المستوى الجزئي:

يشكل تراجع الصادرات وتضاعف الواردات الخارجية للجزائر مشكلة تواجه العديد من المؤسسات في الجزائر، ويرجع ذلك أساسا إلى انعدام القدرة التنافسية:

- غياب خطة ذات أهداف محددة وواضحة لجميع الإدارات والأفراد

- التطبيق التعسفي والتعسفي لإجراءات العمل في نظام الجودة المقرر وكذلك عدم وجود نظام للقياس. أساليب إحصائية.

- عدم توفر نظام معلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية.

[103]- وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

1-2 مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- عدم وجود استراتيجية تصديرية محددة بوضوح أو على الأقل عدم الاستجابة للاحتياجات المحلية لتنمية الصادرات وتوزيعها.

- لا يتمتع الفاعلون الاقتصاديون الجزائريون بثقافة التصدير ويميلون إلى عمليات الاستيراد بسبب ارتفاع الأرباح وانخفاض المخاطر الناجمة عن التصدير.

- تضخم العملة المحلية وتقلبات العملة العالمية يمنع المصدرين الجزائريين من ترسيخ أنفسهم في الأسواق الخارجية لفترة طويلة بسبب نقص الخبرة.

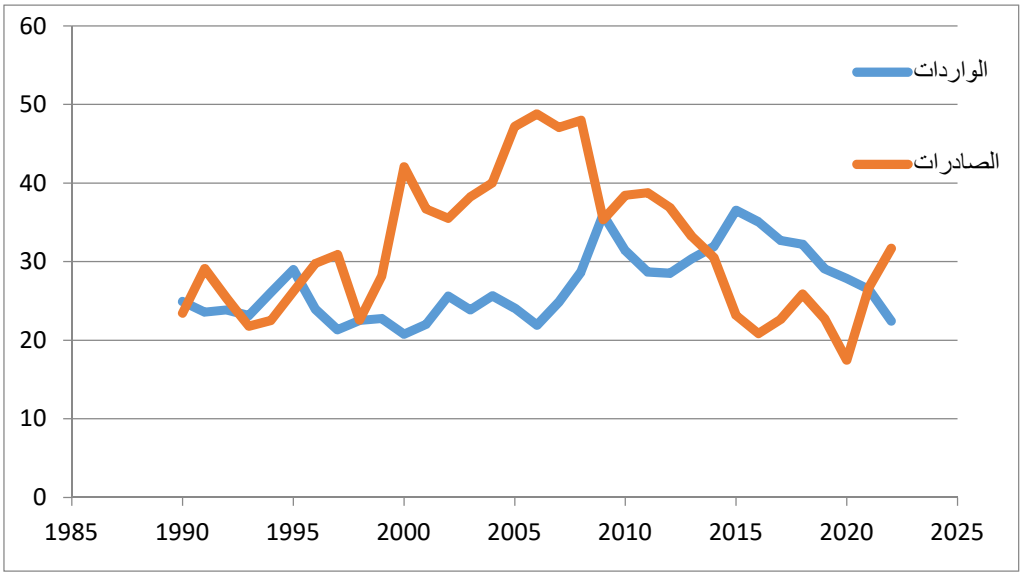
1-3 المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص الآتية:

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعدم وجود خدمات مخصصة لدعم الصادرات والتي تعتبر أدوات أساسية وضرورية لتطوير أنشطة التصدير حيث أن ارتفاع تكاليف النقل يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح من عملية التصدير.

كما أنه يعزى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2007 إلى:[104] صعوبة النفاذ إلى التمويل 13.6%، رتفاع حدة البيروقراطية 09.2%، وانتشار الفساد 08.7%، وارتفاع مستويات الضرائب 08.5%، تعقد القوانين الجبائية 07.9%، ضعف البنية التحتية 7.70%، و06.7% لكل من ضعف التكوين الملائم وقيود صرف العملة.

الشكل رقم (02) : الصادرات و الواردات بالجزائر (1990 -2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[104]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات**، مرجع سبق ذكره، ص3.

2/ إجراءات تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات:

فالنفط هو مورد قابل للاستهلاك، وقد سعت الجزائر منذ فترة طويلة إلى تعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية بموارد مالية محدودة من التجارة الخارجية. أي تغييرات في سوق النفط. لقد عززنا هذه التدابير خلال فترة الدراسة 2000-2012.

2-1 الإجراءات التنظيمية: ويشمل ذلك كافة القوانين واللوائح التي تسهل عمليات التصدير وتبسط وتسهل هذه العملية:[105]

أ/ التحرير الكلي لعملية التصدير: ولا تتطلب عملية التصدير أي موافقة أو ترخيص مسبق. يجب أن يتم هذا التحرر في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري وكذلك في التنظيم المصرفي وفي إعادة مدفوعات التصدير بموجب القاعدة رقم 10. 1 بنك الجزائر . 13-91 بالإضافة إلى القواعد العامة لعمليات الاستيراد والتصدير المنصوص عليها في المرسوم رقم . مرسوم 03-04 مؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحرية استيراد وتصدير المواد باستثناء المواد المخالفة للآداب؛ والصحة العامة.[106]

ب/ الإعفاءات الضريبية: إن من أهم الامتيازات التي يستفيد منها المصدرون تتعلق بما يلي:

---

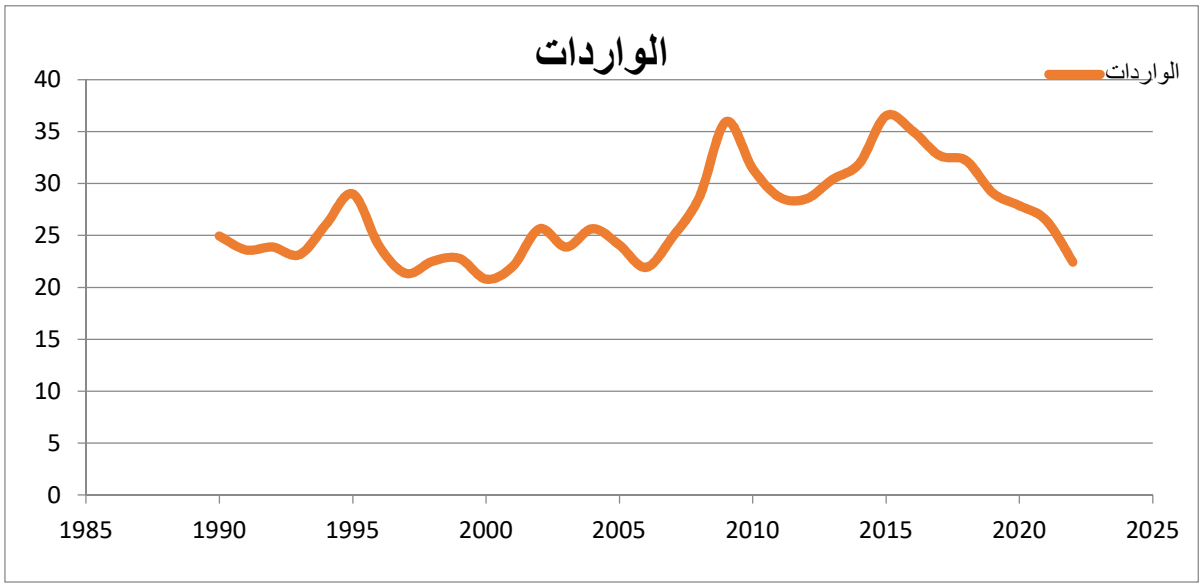
[105]- فيصل بهلول، مرجع سبق ذكره، ص119.

[106]- الأمر 03- 04 المؤرخ في 19- 07- 2003 **المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 43، 2003.

- **الرسم على النشاط المهني:** لا يتم تضمين كافة المبيعات والتبادلات للسلع المصدرة في عدد الكيانات الضريبية التجارية.

- **الرسم على القيمة المضافة:** وتهدف ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة المنافسة التي تشارك فيها الشركات الجزائرية من خلال إلغاء العبء الضريبي على السلع المصدرة بشكل عام. يتم استخدامه كاستيراد للاستثمار في عمليات الإنتاج الموجهة للتصدير.

الشكل رقم (03) : الواردات في الجزائر (1990 -2022)



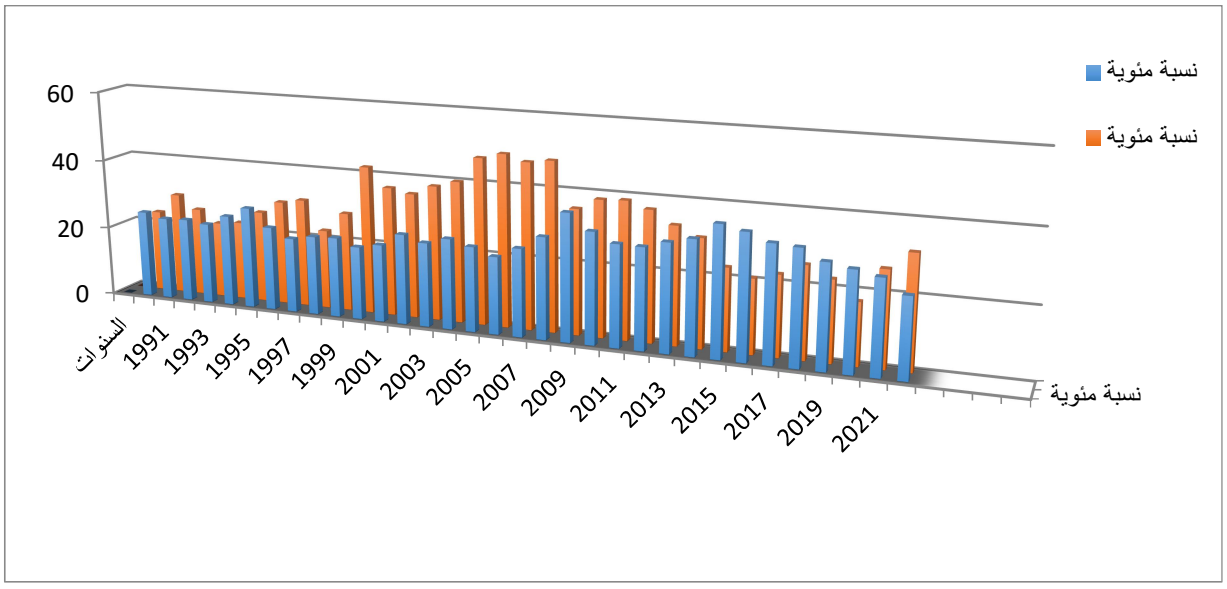
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

2-2 الإجراءات المؤسساتية: وتم إحداث مؤسسات لترويج الصادرات من قطاع المحروقات (بالإضافة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والشركة الجزائرية CAGEX

للمعارض والشركة الجزائرية SAFEX لتأمين وضمانات الصادرات) وخارج قطاع المحروقات.

أ/ الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANAXAL: تأسست عام 2001. في 10 يونيو. ويعمل على تنسيق المصدرين الجزائريين لتحسين قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال مساعدة منشآتهم في الحصول على شهادات ISO التي تمثل الحجم اللازم لتطوير صادرات

الشكل رقم (04): نسبة الصادرات و الواردات بالجزائر (1990 -2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

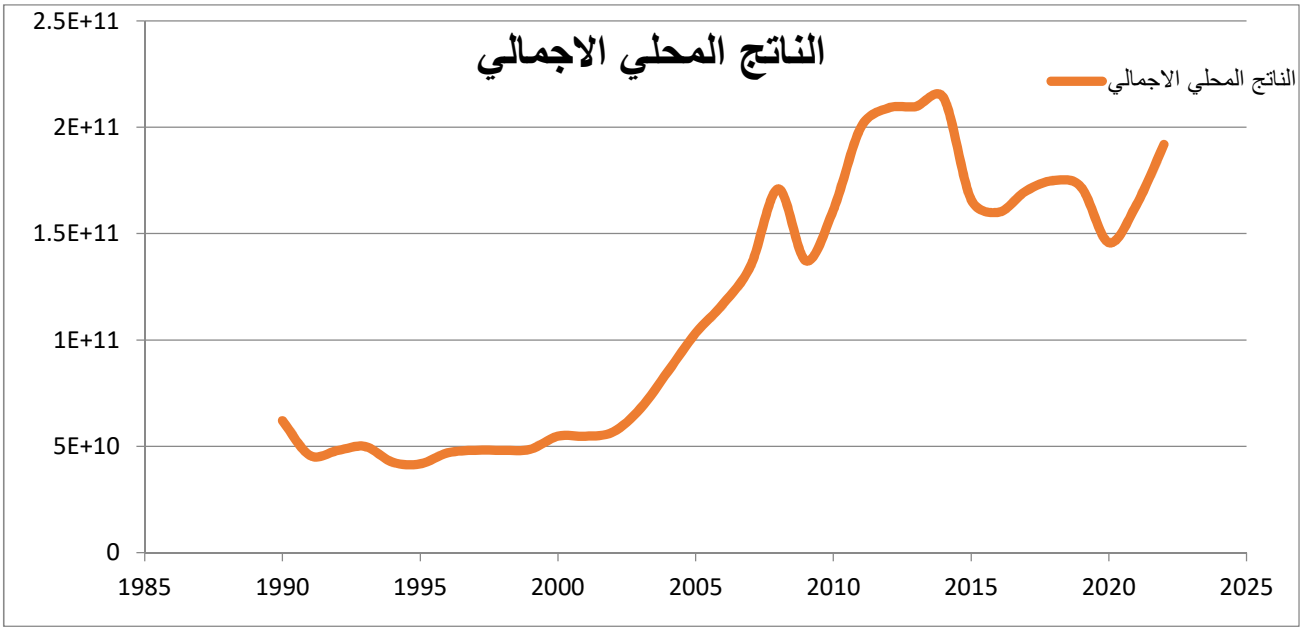
ب/ المجلس الوطني الاستشاري لترقية لصادرات: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 173 المؤرخ في 12 جويلية 2004 والذي يتكفل بالمهام الآتية:

- المساهمة في تحديد أهداف واستراتيجيات تنمية الصادرات

- تقييم برامج وعمليات ترويج الصادرات

- اقتراح التدابير لتسهيل التوسع في الصادرات خارج قطاع الهيدروكربونات.

الشكل رقم (05) : الناتج المحلي الاجمالي للجزائر (1990 -2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: مراحل وإجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

وبحلول نهاية عام 1988، أدت الإشارات السياسية الجديدة من السلطات الجزائرية إلى مبادرات تحرير السوق واعتماد سياسة اقتصادية تقوم على دمج الاقتصاد الوطني في

الاقتصاد العالمي، مما شكل بداية الإصلاحات. برامج من شأنها تحرير قطاع التجارة الخارجية وكذا تفعيل دور المؤسسات كشركاء اقتصاديين مستقلين في سياق الوضعية التي تعيشها الجزائر في ظل التحول الاقتصادي. وفي التسعينيات نجد أن مبدأ تحرير التجارة الخارجية قد ورد في دستور 1989 حيث نص على الشروط التالية:[107]

- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى المبادئ الإستراتيجية
- حرية الاستيراد والتصدير لجميع التجار الاقتصاديين والأجانب
- إخضاع الأسواق لآليات العرض والطلب الحرة.

وهكذا، ظهر التوجه التجاري للبلاد أمام صندوق النقد الدولي من خلال تدابير مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات المالية العامة وتشجيع القطاع الخاص المحلي وتحرير الاستثمار الأجنبي في الإنتاج الزراعي. تداول البضائع نقل السلع العامة وما إلى ذلك. وتعتبر جميعها مؤشرات لاقتصاد السوق.[108]

أولا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990- 1991).

بدأ دور صندوق النقد الدولي في التوسع، خاصة بعد أن أرسل وزير المالية الجزائري رسالة مفعمة بالأمل إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 يؤكد فيها

[107]- عبد الرشيد، بن ديب، مرجع سابق، ص437.

[108]- المصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص197.

على جهود الحكومة للالتزام بتغييرات تحريرية كبيرة في برنامج صندوق النقد الدولي. تعزيز عملية اللامركزية المالية. وخلق بيئة يتم فيها اتخاذ القرارات على أساس زيادة الاعتماد على سياسة الأسعار، بما في ذلك الربحية المسؤولة ماليا وسياسة سعر الصرف".[109]

وقد وضعت السلطات القوانين والمراسيم للحصول على استقلال قوانين التجارة الخارجية، مما مكن الجمهورية من حكم المحافظات المعنية وفقا لسياستها.

- **قانون 90/ 10***: يعتبر تاريخ 14 أبريل 1990 أساس الشفافية الاقتصادية فيما يتعلق بالنقود والتسليف، وخاصة تحديد مهام البنك المركزي والصلاحيات الموسعة الممنوحة له، على سبيل المثال في المادتين 55 و 56، حيث سيتشاور الشعب مع البنك المركزي فيما يتعلق بالمعاملات المالية المصرفية والوضع الاقتصادي للبلاد والسعي لتوفير البيانات اللازمة للمؤسسة الجديدة. السياسة الاقتصادية أدى التوجه نحو انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي إلى تغييرات عميقة في نظام مراقبة الصرف استجابة للحاجة إلى مراقبة الصرف.[110]

[109]- محمد الأمين الزاهي، مرجع سابق، ص58.

* القانون رقم 90/ 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أفريل 199 **المتعلق بقانون العقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 16، المؤرخ في 18 أفريل 1990.

[110]- محمود حمينات، مرجع سابق، ص181.

ويتضمن قانون الائتمان والعملة أيضًا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، ويلغي قواعد الاستثناء السابقة، ويوسع نطاق المشاركة الأجنبية، ويوفر إمكانية رأس المال الأجنبي للمساهمة في التنمية الوطنية. تجارة الجملة و التوزيع والوكلاء المعتمدون.[111]

- **قانون 90/ 16****: يعتبر قانون المالية التكميلي لعام 1990 الصادر في 7 أغسطس 1990 بمثابة الخطوة الرسمية الأولى للتحقق من صحة الجهود العامة لحماية التجارة الخارجية ويتم تأكيده بموجب المادتين 40 و41 من القانون. حق التجارة والوكيل الذي يقوم باستيراد البضائع وإعادة بيعها وقد تم منحه الحق في فتح حساب بالعملة الأجنبية بموجب الفقرة 5 من المادة أعلاه يضمن تنفيذ عملية تسوية البضائع. يتم فتح الحساب بالعملة الصعبة من قبل شخص اعتباري أو معنوي وفقا للقانون المطبق على بنك الجزائر و يهدف إلى تسهيل الإجراءات الهامة.[112]

---

[111]- الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص215.

: المادتان 40 و41 من القانون 90/ 16 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق ل07 أوت 1990 المتضمن **قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، عدد 34، المؤرخ في 15 أوت 1990.

[112]- فيصل الوصيف، مرجع سابق، ص140.

*: المرسوم التنفذي رقم 90/ 145 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق ل22 ماي 1990 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 89/ 26 المتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في 23 ماي 1990، ص ص706- 707.

**: المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 28 رجب 1411 الموافق ل13 فيفري 1991، الجريدة الرسمية للجزائر العدد 12، المؤرخ في 20 مارس 1991، ص408.

- **المرسوم التنفيذي رقم 145/90***: ويحدد المرسوم الأساليب العملية لفتح حساب أو أكثر في البنوك الجزائرية للأشخاص الاعتبارية لأبنائهم، بناء على تصريحهم من البنك المركزي الجزائري، بعد الحصول على رخصة تصدير المحروقات.

- **المرسوم التنفيذي رقم 37/91****: وفيما يتعلق بحالة التدخل في التجارة الخارجية، وفقا للمرسوم المعتمد خلال مفاوضات اتفاقية الاستقرار الثانية مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية. وعلى المستوى الكلي وعليه، اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات، من بينها تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على زيادة صادرات النفط،[113] ويضمن المرسوم رقم 91/37 حرية التجارة، والقضاء على احتكارات الدولة في التجارة الخارجية. لأن المبادئ التوجيهية التالية بشأن ضوابط العملة الصعبة صدرت في 21 أبريل 1991:[114]

- إلغاء الموازنات بالعملة الصعبة للشركات العامة.

- يجب على المستوردين قبول العملة الأجنبية لمدة 18 شهرا وإيداع الدينار مقابل حجم الواردات. وهذا يؤمن ضد الخسائر وتكاليف الإنتاج للشركات العامة المثقلة بالديون.

[113]- مدني، بن شهرة، مرجع سابق، ص112.

[114] -Hocine Benissad : **algérie, de la planifcation socialiste a l'economie de marché (1962- 2004),** ENAG EDITION, alger, 2004, p p100- 101.

النظام 02/90 الصادر عن بنك الجزائر بشأن تحرير التجارة الخارجية في 8 سبتمبر 1990 بالإضافة إلى المراسيم والقوانين السابقة النظام 12/91 الصادر في 14 أغسطس 1991 و نظام 14 غشت 1991 الصادر في 14 غشت 13 حسابات رأس المال بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. كما يحدد توطين الواردات توطين الصادرات وإدارتها المالية خارج قطاع المحروقات.[115]

ثانيا: مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992- 1993)

قام المسؤولون الحكوميون بتوسيع نطاق الواردات من خلال فرض قيود صارمة على الهدايا بالعملة الأجنبية. في أواخر عام 1992، تم إدخال قواعد أكثر صرامة على المعاملات المالية والمعاملات التي تزيد عن 100000 دولار، وكان لا بد من الموافقة عليها من قبل لجنة خاصة. الائتمان التجاري بين 18 و 36 شهرًا بهذه الشروط غير متاح للسلع شبه المصنعة مع فقدان الائتمان التجاري للاستيراد غير ذي الأولوية لإزالة هذه التبعية:[116]

[115]- فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص141.

[116]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص439.

- الواردات ذات الأولوية المتعلقة بالسلع الاستراتيجية (الأغذية الأساسية، الأدوية، مواد التصنيع، اللوازم المدرسية، الوقود، مستلزمات تطوير الصناعة، إلخ) تتطلب الحصول على إذن من وزارة التجارة وحصصها.

عانت الجزائر خلال هذه الفترة من ندرة إيرادات العملة الصعبة، مما دفع بالسلطات إلى الاتجاه نحو المديونية وتشديد القيود على النقد الأجنبي مع توسيع نطاق حظر الواردات، ونظرا للعديد من المشاكل تواصلت في بروزها في هذا القطاع مع المرسوم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمرار الحال إلى غاية 18 أوت 1992 أين تدخلت الحكومة بإصدارها التعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة والتي ترجع للإدارة امتيازها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.[117]

ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسين هما:[118]

البعد الأول: ويشمل ذلك الوثائق التنظيمية، التي تحدد، من ناحية، المعايير الدقيقة للوصول إلى النقد الأجنبي، ومن ناحية أخرى، كيفية إدارة الأموال الخارجية.

[117]- عبد الغفار، غطس، مرجع سابق، ص141.

[118]- شهر زاد زغيب وليلى، عيساوي، **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2003، ص84.

البعد الثاني: حاول تقليل الضغط على الإنفاق بالعملة الصعبة لعملاء الأعمال والذي يمكن أن يضر بالاقتصاد الوطني.

وبناء على ظروف الاقتصاد الوطني والوضع الاقتصادي تم إعداد ثلاث قوائم للمنتجات:[119]

– قائمة استراتيجية بالعناصر المهمة، مثل بناء المعدات الطبية وما إلى ذلك. والتي يتم تقييد استيرادها.ومع كل هذا فقد كان السعي جادا خلال هذه الفترة لتطبيق نظاما للتعريفة الجمركية، تركزت أهدافه ابتداء من سنة 1992 في ما يلي:[120]

– تخفيض معدل التعريفات الجمركية، وقد خفض فيها الإطار عدد معدلات التعريفة الجمركية سنة 1992 من 19 معدلا إلى 7 معدلات، كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%.

– العمل على توطيد العلاقات الخارجية مع دول المغرب العربي.

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

– تشجيع المشاريع الخاصة وتوفير المرونة للمنتجات، وخاصة الأجهزة المنزلية والسيارات.

[119]– مسعود قريز، مرجع سابق، ص177.

[120]– شهر زاد وغيب وليلى، عيساوي، مرجع سابق، ص84.

– ستسحب الحكومة تدخلها في الأنشطة الاقتصادية. تسعى المؤسسات العامة والخاصة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك في المقام الأول من خلال التركيز على الصادرات. بدون بنزين.

كما تم صدور المرسوم التشريعي رقم 93/ 12[121] المتعلق بترقية الاستثمار، وتحدد المادة الأولى منه النظام المطبق على الاستثمارات الأجنبية والأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو الكيانات القانونية المحددة بموجبها. النص القانوني تستثني هذه المادة الأنشطة الاقتصادية للدولة أو فروعها، وقد أصدر المشرع هذا المرسوم التشريعي بهدف تشجيع رجال الأعمال المحليين والأجانب على إقامة مشاريع تجارية في الجزائر.

ثالثا: مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1994 إلى اليوم.

واعتمدت الجزائر خطة إصلاحية لمراجعة سياستها الاقتصادية وتفاوضت على اتفاق سياسي أولي مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسة المالية الرامية إلى خفض التضخم، والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات وستؤدي المجموعة الثانية من هذه السياسات إلى اقتصاد حر

[121]– المرسوم التنفيذي رقم 93/ 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل5 أكتوبر 1993 **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجودة الرسمية للجزائر، العدد 64، 10 أكتوبر 1993، ص ص04- 05.

يتميز بالكفاءة الديناميكية وغياب التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وسيدخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة. ولذلك فإن قرار الحكومة الجزائرية بالسير في طريق الاقتصاد يتطلب كسرا ثوريا يعتمد على اقتصاد مركزي وإداري لاستعادة قانون السوق تدريجيا. وتشجيع مبادرات الاقتصاديين الهادفة إلى تحقيق الكفاءة في ظروف الإنتاج.[122]

وتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في عام 1994 إجراءات شاملة لتحرير التجارة الخارجية في تنفيذ مخصصات صندوق النقد الدولي. ومن خلال تحرير التجارة الخارجية، أصبح اقتصاد البلاد أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي. 20/94. تم حل اللجنة المخصصة (AD-HOC) المسؤولة عن عملية ائتمان الاستيراد، كما يعيد الإخطار الاعتبار إلى البنوك الكبرى. يعني في ظروف معينة.[123]

ويلغي التوجيه أيضًا جميع التوجيهات المتعلقة بتمويل الواردات وشروط الائتمان المصرفي التي أنشأت علاقة جديدة بين البنوك والعملاء مع القدرة على تحمل التكاليف كشعار رئيسي.[124] 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997، كما تم إلغاء تراخيص

[122]- دليلة طالب، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مذكرة غير منشورة، 2006/ 2007، ص92.

[123]- عبد الرشيد، بن ديب، مرجع سابق، ص440.

[124]- مسعود قريز، مرجع سابق، ص179.

الاستيراد والتصدير، وإبقائها على بعض المعاملات التجارية فقط ومنها تحديد صادرات الأدوية.[125]

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الرسوم الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات من 60% سنة 1996 إلى 50% ثم إلى 45 % في 1 جانفي 1997، واقتصر حظر الاستيراد على ثلاث فئات، لأسباب صحية دينية واجتماعية، وتم حظر الواردات حتى نهاية عام 1994. وبحلول نهاية العام الحالي 1994، تم رفع القيود عن 10 أصناف، معظمها مخزونات مدعومة.[126]

وقد تم رفع الحظر على الواردات بالكامل في منتصف عام 1995 وتم تحرير القيود الكمية في نظام التجارة الخارجية بالكامل في يونيو 1996. وتم رفع كافة القيود السابقة على الاستيراد تقريبًا. إنشاء الصناديق والجمعيات المؤسسية المختلفة التي تهدف إلى تشجيع الصادرات خارج صناعة الوقود.[127]

كما عرف الدينار الجزائري العديد من الإصلاحات في هذه الفترة أهمها تخفيض بمئة أما الدولار الأمريكي ب22% عام 1991، ثم 40.17% عام 1994، وبذلك انتقل سعر

[125]– حمزة مسالمي، **آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات الإنتاجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/ 2016، ص135.

[126]– منيرة مصراوي، ورشيد يوسفي، مرجع سابق، ص149.

[127]– آيات الله، مولحان، مرجع سابق، ص144.

صرف الدولار الأميركي من 4.963 دج إلى 17,756 في عام 1991، ثم إلى حوالي 36 دج عام 1994، واعتبر برنامج التثبيت الهيكلي الذي بدا العمل به سنة 1994 بمثابة الإعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار.[128]

كما تم تحرير الاسعار بعد إصدار الأمر 95- 06 سنة 1995، والذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، فوصلت نسبة السلع المحررة إلى 84% وبحلول نهاية عام 1996، تم إلغاء الإعانات بشكل كامل بحلول نهاية عام 1997 مع تحرير الأسعار بموجب قواعد المنافسة لسلع الجملة المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك ولجميع السلع الاستهلاكية بشكل عام.[129]

كما تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 فيما يتعلق بفرض الرسوم الجمركية، فإن الرسوم الجمركية العامة المفروضة على البضائع المستوردة من الجزائر تحظى بالمعاملة الأفضل وتحدد نسبها على النحو التالي:[130]

- تنطبق الاستثناءات على المنتجات التالية: بعض المنتجات الطبية مثل الأقراص والحقن.

- معدل منخفض 05%: يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.

[128]- مغنية موسوس، **أر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا**، مرجع سابق، ص132.

[129]- مرجع نفسه، ص134.

[130]- زينب بعلي، تطوير **التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000- 2010**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2011/ 2012، ص190.

المبحث الثاني : التحليل القياسي لاثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .

المطلب الاول : الطريقة المتعتمدة في الدراسة.

01 - مجتمع الدراسة و العينة.

من اجل اختبار تاثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر . تم اختبار الجزائر كمجتمع للدراسة و عينة تتكون من32مشاهدة للفترة الممتدة من 1990- 2022 ولقد تم الحصول على البيانات باسعارها الثابتة من البنك الدولي و اعتماد الوحدة مليار دولار امريكي سنة اساس 2010

02 - تحديد المغيرات الاقتصادية و تطورها.

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرات و تحديدا الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع . على افتراض انه دالة تابعة للصادرات و الواردات و هي متغيرين مستقلين .

$$PIB = \beta_0 + \beta_1.IM + \beta_2.EX + u$$

الجدول رقم (01) التعريف بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة ومصدر البيانات.

الوصف	رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	PIB	الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	IM	الواردات	البنك الدولي
	EX	الصادرات	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على متغيرات نموذج الدراسة.

حيث:

- **المعلمة β_0:** تمثل الثابت؛
- **المعلمات β_i:** تمثل المتغيرات المستقلة $(i = 1; 2)$؛
- u_t : الخطأ العشوائي

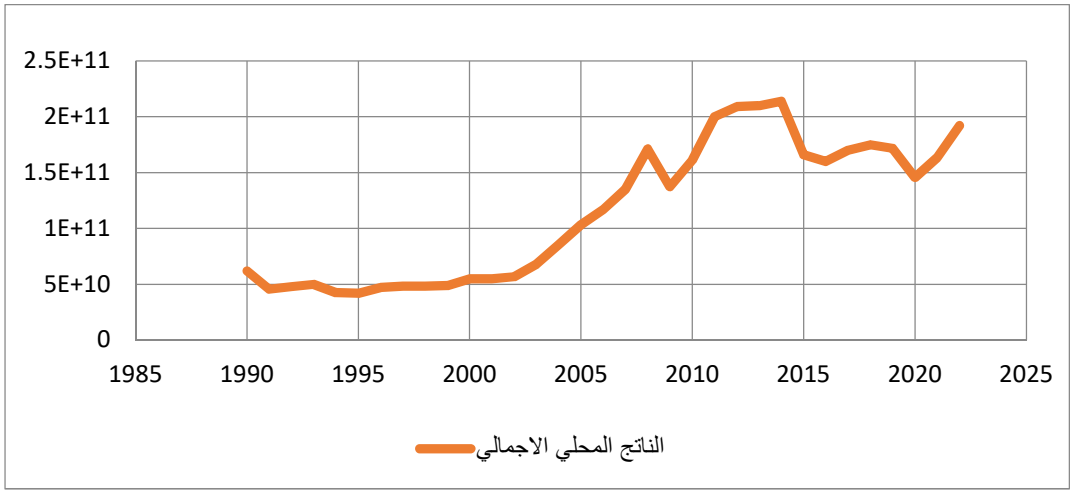
ولتمكين من معرفة مدى تطور كلا المتغيرات خلال سنوات الدراسة. نلاحظ الاشكال التالية

03- تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

3-1 تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2022):

والمنحنى التالي يمثل تطور الناتج المحلي الاجمالي PIB خلال فترة الدراسة (1990-2022)

الشكل رقم (06) PIB : تطور الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة (1990-2022)



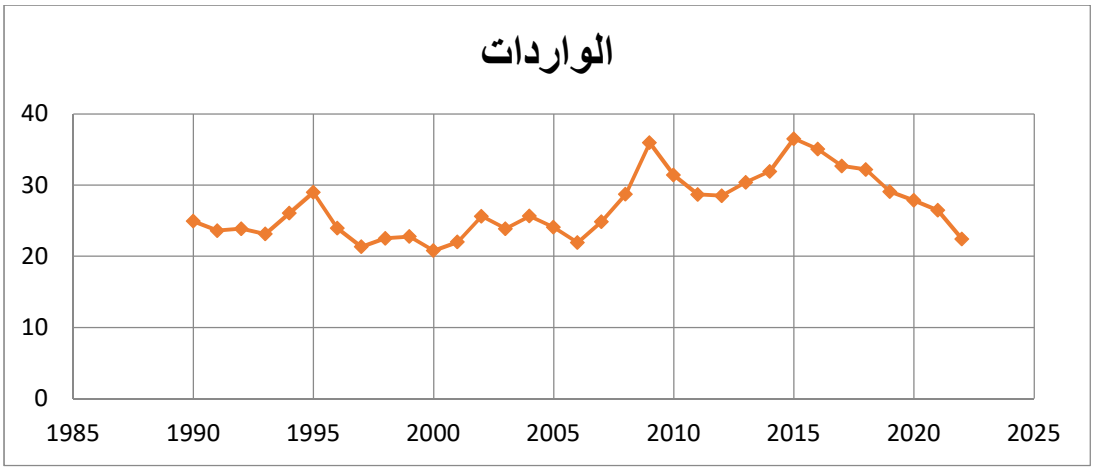
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل السابق تذبذب واضح في انخفاض وارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال السنوات من 1990 إلى 2002 حيث سجلت أعلى قيمة خلال هذه الفترة ب 62,04 مليار دولاؤر وذلك سنة 1990، ويرجع ذلك في ارتفاع الايرادات الجبائية، بينما سجلت أدنى قيمة خلال هذه الفترة سنة 1995 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي 41,76 مليار دولار، ويرجع ذلك في عجز في الخزينة وذاك لانخفاض اسعار النفط وارتفاع نسبة الواردات، كما نلاحظ ارتفاع متزايد خلال الفترة2002 الى 2009 حيث وصلت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من 41,76 مليار دولار سنة 2002 إلى 171 مليار دولار سنة 2008 ويرجع هذا الارتفاع المتزايد إلى ارتفاع اسعار المحروقات اضافتا الى صدور برامج الانعاش الاقتصادي والذي يسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، في حين نلاحظ تناقص بشكل واضح في قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 إلى 137,21 مليار دولار ليرجع بعد ذلك في التزايد إلى غاية سنة 2014 حيث سجلت اعلى قيمة له ب 213,89 سنة 2014 ويرجع ذلك الى صدور برنامج الانعاش الاقتصادي لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة، ومن ثم يبدأ بالتراجع بشكل متبذب إلى غاية سنة 2020 حيث سجلت أدني قيمة له سنة 2020 بقيمة 145,74 ويرجع ذلك إلى الانخافض المتوالي لاسعار المحروقات طيلة هذه الفترة أما عن سنة 2020 فهي سنة استثنائية وذلك بسبب فيروس كرونا مما أدى إلى عجز الميزان التجاري، أما السنتين الاخيرتين سنة 2021 و 2022 فنجد تحسن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ب 163 مليار دولار و191 مليار دولار، وذلك راجع إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية.

3-2 : تطور الواردات في الجزائر خلال (1990-2022).

والمنحنى التالي يمثل تطور الواردات خلال فترة الدراسة (1990-2022)

الشكل رقم (07) IM : تطور الواردات الجزائري خلال الفترة (1990- 2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

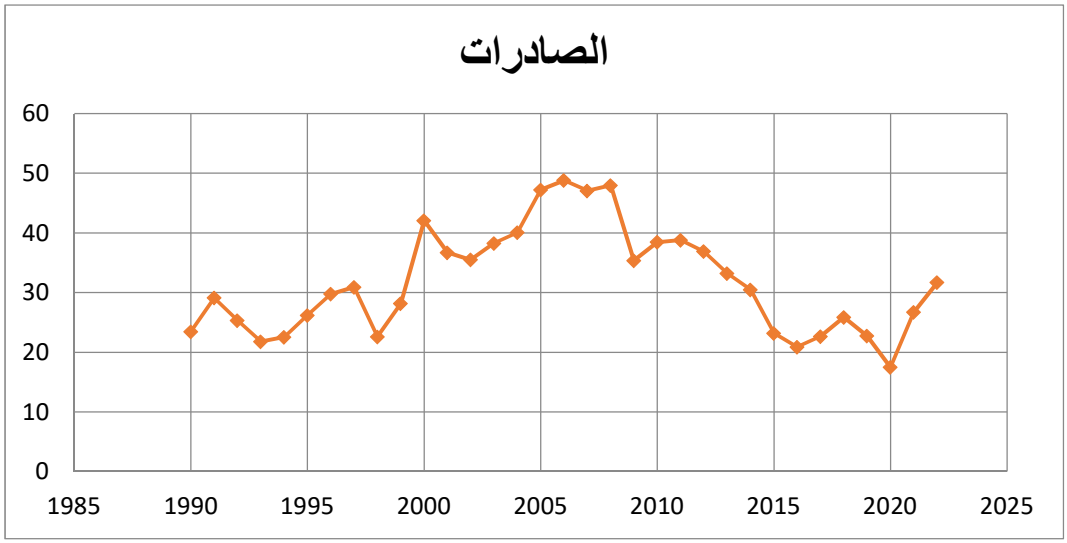
من خلال الشكل السابق يتبين لنا أنا قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت تطورات كبيرة سواءا بالإنخفاض أو بالزيادة، حيث نلاحظ من سنة 1990 إلى سنة 1993 تذبذب في قيمة الواردات تارة تنخفض وتارة ترتفع بنسب ضئيلة حيث سجلت أعلى قيمة في هذه الفترة بنسبة 24,93% وذلك سنة 1990 بينما سجلت أُقل قيمة سنة 1994 بنسبة 23,13%،في حين نجد ارتفاع محسوس خلال السنتين المواليتين 1994، 1995 ب26,05%، 28,99% على الترتيب، أما من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 عرفت أنخفاض محسوس نسبيا وذلك بنسبة 20,78% سنة 2000 كأدنى قيمة، ويرجع هذا التذبذب في الاختلالات الهيكلية المتمثلة في عجز الخزينة وانخفاض الايرادات لانهيار اسعار النفط ورفع اجور ورواتب العمال، أما في الفترة التي تليها والممتدة من 2000 إلى 2015 عرفت تذبذب واضح في قيمة الواردات حيث سجلنا نسبة 36,56% كاعلى قيمة وذلك سنة 2015 وذلك بسبب نهوض الجزائر بالاقتصاد حيث تبنت برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 إلى 2004 وتم تجديده خلال الفترة 2004 إلى 2009، في حين نجد تراجع ملحوظ في النسبة خلال الفترة 2015 إلى 2022 اذ بلغت نسبة 22,43%سنة 2022 و 26,46%سنة 2022 كأدنى قيمة خلال هذه الفترة، وهذا بسبب

الأوضاع الاقتصادية الكبيرة التي مرت بيها البلاد خلال هذه المرحلة من انخفاض اسعار المحروقات والاوضاع السياسية الراهنة في البلاد، إضافتا إلى التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصادي الوطني ككل.

3-3 : تطور الصادرات في الجزائر خلال (1990-2022)

والمنحنى التالي يمثل تطور الصادرات خلال فترة الدراسة (1990-2022)

الشكل رقم (08) EX : تطور الصادرات الجزائري خلال الفترة (1990- 2022) .



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل السابق أن قيمة الصادرات عرفت ارتفاعا طفيفا خلال السنوات 1990 1991 1992 والتي قدرت على التوالي 23.44%، 29.11%، 25.32%، على التوالي ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع رصيد الخزينة والميزان التجاري وانخفاض المديونية، في حين نلاحظ تذبذب بشكل متزايد للصادرات خلال الفترة 1993 الى 2011 حيث بلغت سنة 1993 نسبة 21,78% وأرتفعت إلى 42.06%، سنة 2000، ثم تراجعت نسبيا سنتي 2001 و2002 ومن ثم إرتفعت إلى أن وصلت 48,81%سنة 2006، وبقيت في تذبذب

بشكل متناقص إلى أن وصلت سنة 2011 إلى38,78%، وذلك راجع إلى إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري مع ارتفاع في اسعار المحروقات، في حين نلاحظ انخفاضات متتالية للصادرات خلال السنوات من 2011 إلى 2020 حيث سجلت نسبة 38,78% سنة 2011 و23,17%سنة 2015 ومن ثم 17,47% سنة 2020 كأدني نسبة لهذه الفترة بحكم أنها سنة استثنائية بسبب مرض كرونا، ويرجع ذلك لانخفاض اسعار البترول مما ادي الى انخفاض ملحوظ في ميزان المدفوعات، لكن نلاحظ ارتفاع ملحوض خلال سنتي 2021 و 2022 حيث قدرت ب 26.73%و 31.67% ويرجع ذلك للاجراءات التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتي تمثلت في توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية....

المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة.

01- منهجية ARDL :

قام بيرسيرن وآخرون (2001) بتطوير طريقة ARDL للتكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي والمتأخرة الموزعة والتي تكون فيها السلاسل الزمنية دالة لقيمتها وقيمة التأخر للمتغير التوضيحي الحالي. يتم تقصيرها بفترة واحدة أو أكثر. ينطبق هيكل طريقة ARDL بغض النظر عن خصائص السلسلة الزمنية إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة عند المستوى I(0) أو من الدرجة الأولى I(1) أو مختلطة. وهذا هو الاختبار الوحيد الذي ينطبق في كلتا الحالتين. وشروط ذلك هي أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة مع المعادلة التربيعية I(2) وأن يتم استخدام اختبارات التكامل المشترك في إطار الفارق الزمني الموزع (ARDL). تنطبق على أحجام العينات الصغيرة وتقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

يعطي نموذج ARDL أفضل النتائج للمعلمات التي صدقها الجميع لفترة طويلة وفي التجارب السريرية (جيراد وجودفري). ولذلك يعتبر نموذج ARDL هو النموذج الأنسب

للمقياس المستخدم في هذا البحث والذي يعد من أشهر السيناريوهات لتطبيق ARDL في 1990-2022.

02- **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)**

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة يجب اولا تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات و الهدف من ذلك هو التاكد من ان المتغيرات محل الاهتمام ليست متكاملة من الرتبة اي I(2) بسبب ان المنهج المذكور مبني على افتراض ان المتغيرات اما ان تكون متكاملة من الرتبة صفر اي I(0) او الرتبة واحد اي I(1) و لقد تم استخدام اختبار في الدراسة هو :

- **اختبار ADF** : ان اختبار ADF ياخذ بعين الاعتبار الخطي بين الاخطاء من الدرجة p على عكس DF فيمكن ان يصح باضافة عدد مناسب من حدود الفروق المؤخرة اذ هو اختبار قائم على مفادها ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p .

03- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test** .

لبدء بدراسة السلوك الدوري لاي سلسلة زمنية مستقرة لابد من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له اي ظاهرة من اجل اعطاء نظرة اولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة نذكر انه من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي ان يكون معامل Skewness معدوما و معامل Kurtosis مساويا الى 3 فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة الى المتوسط و باحتمال ضعيف للقيم الشادة يعتمد اختبار Beraو Jarque على معاملي التفلطح Kurtosis و التناظر Skewnessا ذا كان العزم الممركزمن الدرجة K للسلسلة y .

04- **اختبار اكتشاف عدم تباين الاخطاء white**

اقتراح (1980) white اختبار يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي و جميع المتغيرات المستقلة و كذا مربعاتها يمكن ابراز خطوات هذا الاختبار كما يلي :

-تقدير النموذج العام y=xB+Ut بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي

-تقدير المعادلة الوسيطية

-فرضية ثبات تباين الاخطاء H0 التي ينبغي اختبارها

-احصائية مضاعف لاغرانج $LM=n*R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية 2K اذا كان $n*R^2$ اكبر من $X^{2(2K)}$ القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية فاننا نرفض H0 اي اذا كان هناك على الاقل معامل واحد من معاملات المعادلة الوسيطية يختلف معنويا عن الصفر فان تباين الاخطاء غير متجانس.

الفرع الاول : عرض النتائج و مناقشتها.

01:النتائج المتوصل اليها.

1-1اختبار جذر الوحدة المطور ADF،

الجدول (02) : اختبارجذر الوحدة المطور ADF.

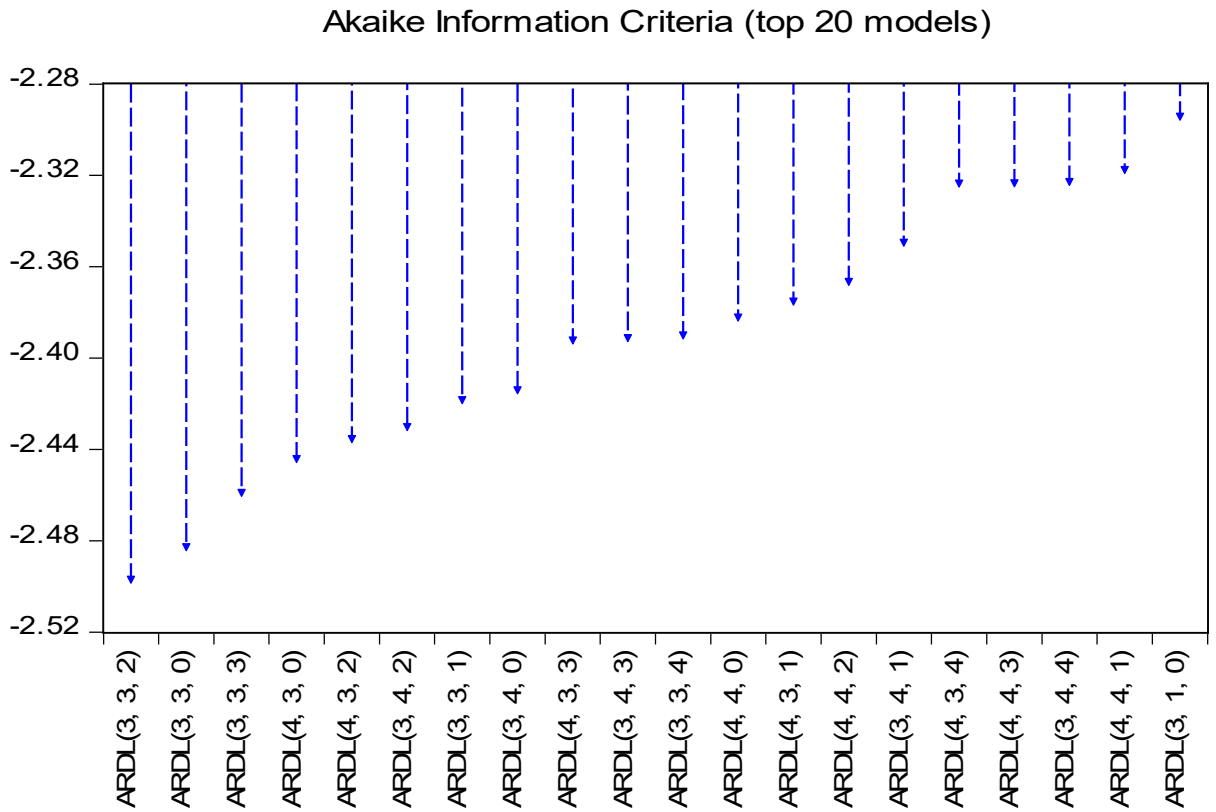
PIP				IM				EX			
مستوى / الفرق	نوع نموذج	ق- الاحتمالية ق- المحسوبة ق-المجدولية	رتبة التكامل	مستوى / الفرق	نوع نموذج	ق- الاحتمالية ق- المحسوبة ق- المجدولية	رتبة التكامل	مستوى / الفرق	نوع نموذج	ق- الاحتمالية ق- المحسوبة ق- المجدولية	رتبة التكامل
مستوى	ثابت و اتجاه	0.6164 -1.928764 -3.557759	**I(0)**	مستوى	ثابت و اتجاه	0.7507 -1.647856 -3.55778	**I(0)**	مستوى	ثابت و اتجاه	0.6487 -1.865433 -3.5577	I(0)
	ثابت	0.9065 -0.348186 -2.617434			ثابت	0.4033 -1.737938 -2.957381			ثابت	0.3394 -1.874804 -2.957110	
	بدون ثابت و اتجاه	0.9599 1.443068 -1.951687			بدون ثابت و اتجاه	0.5235 -0.420742 -1.951694			بدون ثابت و اتجاه	0.5992 -0.219661 -1.951684	
الفرق الاول	ثابت و اتجاه	0.0011 -5.169399 -3.562887	**I(1)**	الفرق الاول	ثابت و اتجاه	0.0039 -4.674191 -2.9604	**I(1)**	الفرق الاول	ثابت و اتجاه	0.0008 -5.333968 -3.562288	I(1)
	ثابت	0.0001 -5.271075 -2.960411			ثابت	0.0008 -4.659933 -2.960411			ثابت	0.0001 -5.453693 -2.960411	
	بدون ثابت و اتجاه	0.0000 -4.801065 -1.951046			بدون ثابت و اتجاه	0.0000 -4.741276 -1.95206			بدون ثابت و اتجاه	0.0000 -5.545606 -1.952066	

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

انطلاقا من الجدول (01) من اختبار ADF نلاحظ ان القيم المحسوبة اقل من القيم المجدولة بالقيم المطلقة و ذلك عند معنوية 5بالمئة في كافة النماذج الثلاث وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة (الصادرات و الواردات و الناتج المحلي الاجمالي) ومنه فاننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية مما يعني ان متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وبعد تطبيق الفروق من الدرجة الاولى سنجد ان القيم المحسوبة اكبر من القيم المجدولة و ذلك عند معنوية 5بالمئة في كافة النماذج الثلاث.

2-1 : تحديد درجة التاخير المثلى.

الشكل رقم (09) : درجة التاخير المثلى.



المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل اعلاه يمننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند (2 ,3 ,3)ARDL التي توافق اقل قيمة لمعيار AKaike Information Criteria

3-1 : اختبار التكامل المشترك.

يهدف هذا الإختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

H0: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

H1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (03) : اختبار التكامل المشترك **Bounds Test**

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	11.41879	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	K
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		
	Finite Sample: n=30		30	Actual Sample Size
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		
6.265	5.155	1%		

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

تشير نتائج الاختبار الملخصة في الجدول السابق (اختبار تكامل المشترك (اختبار Bounds Test)) الى ضرورة رفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5 بالمئة لان

قيمة F المحسوبة اكبر من القيم الحرجة و الموضحة في نفس الجدول حيث بلغت هذه القيمة 11.41 وهي اكبر من كل القيم الحرجة العظمى. وبالتالي نستنتج ان انه توجد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.

1-4: اختبار الاجل الطويل.

بعد التاكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات قدرنا العلاقة طويلة الاجل في اطار نموذج ARDL و الموضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل.

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0120	2.778580	0.062397	0.173375	IM
0.1882	1.365020	0.233521	0.318760	EX
0.1205	1.625854	7.123059	11.58105	C

EC = LPIP - (0.1734*IM + 0.3188*EX + 11.5811)

المصدر : من اعدادالطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

- حيث يمكن صياغة معادلة الاجل طويل للنمو الاقتصادي كما يلي :

$$LPIP = -(0.1734 * IM + 0.3188 * EX + 11.5811)$$

التفسير الاحصائي:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن القيمة الاحتمالية لكل من معلمة الثابت ومعلمة متغير الصادرات أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري H0 هذا يعني أن معلمة الثابت ومعلمة متغير الصادرات EXPORTS محل الدراسة غير معنوية وذلك عند مستوى معنوية 5%، بينما نتجد أن متغيرة الورادات imports أقل من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية H0، هذا يعني ان معلمة الواردات IMPORTS محل الدراسة معنوية وذلك عند مستوى معنوية 5%

التفسير الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بالنسبة لمعامل exports نلاحظ بان إشارته موجبة و معنوية ، أي أن هناك علاقة طردية بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي ، حيث إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الاجمالي سيتغير ب **0.31** وحدة.

5-1 : اختبار الأجل القصير.

جدول رقم (05) : تقدير العلاقة في المدى القصير – **نموذج تصحيح الخطا** ECM-

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/28/24 Time: 13:04
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0730	-1.897716	0.155902	-0.295857	D(LPIP(-1))
0.0005	-4.172270	0.117995	-0.492305	D(LPIP(-2))
0.0213	-2.510031	0.004607	-0.011564	D(IM)
0.0389	-2.218950	0.005353	-0.011878	D(IM(-1))
0.0017	-3.663783	0.004810	-0.017624	D(IM(-2))
0.0000	7.237778	0.002362	0.017097	D(EX)
0.1067	-1.693600	0.002575	-0.004362	D(EX(-1))
0.0000	-7.272348	0.008030	-0.058397	CointEq(-1)*

0.046193	Mean dependent var	0.853542	R-squared
0.126717	S.D. dependent var	0.806942	Adjusted R-squared
-2.715301	Akaike info criterion	0.055678	S.E. of regression
-2.341648	Schwarz criterion	0.068200	Sum squared resid
-2.595766	Hannan-Quinn criter.	48.72951	Log likelihood
		1.936975	Durbin-Watson stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

يظهر الجدول اعلاه ان قيمة CointEq(-1) معنوية و سالبة وتساوي(-0,058397) اي ان معامل تصحيح الخطا معنوي . و هذا يدل على ان 5,8397 بالمئة من الاخطاء و الصدمات في الاجل القصير يمكن تصحيحها على المدى الطويل. تشير نتائج تقدير تصحيح الخطا و العلاقة قصيرة الاجل نلاحظ ان ليس جميع المتغيرات معنوية في النموذج بقدرة تفسيرية بلغت 85بالمئة. من خلال تقدير معاملات قصيرة الاجل نجد ان IM له تاثير ايجابي بمعامل 0,011564 – كذلك EX بمعامل 0,017097 اما LPIP فهو غير معنوي

الفرع الثاني : الاختبارات التشخيصية.

01- الكشف عن مشكلة الارتباط للاخطاء :

يتم اختبار وجود مشكل ارتباط ذاتي بين الاخطاء من عدمه من خلال الجدول التالي :

الجدول (06) : اختبار عن مشكلة الارتباط للاخطاء للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.1886	Prob. F(2,17)	1.842790F-statistic
0.0691	Prob. Chi-Square(2)	5.345143Obs*R-squared

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان مستوى المعنوية بلغ 0,1886 وهو اكبر من مستوى المعنوية 5 بالمئة مما يدل على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء في النموذج المقدر .

02- الكشف عن مشكلةعدم ثبات التباين حد الخطا.

يتم اختبار وجود مشكل عدم ثبات التباين حد الخطا من خلال الجدول التالي :

الجدول (07) : اختبارعن مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطا

Heteroskedasticity Test: ARCH

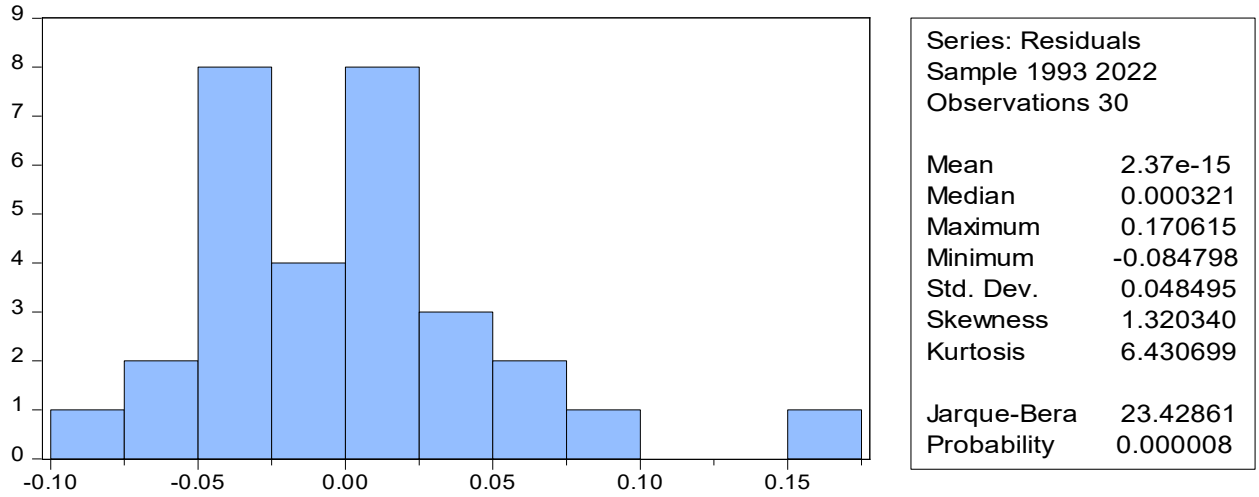
0.6053	Prob. F(1,27)	0.273458F-statistic
0.5897	Prob. Chi-Square(1)	0.290769Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان مستوى المعنوية بلغ 0.6053 و هو اكبر من مستوى المعنوية 5 بالمئة مما يدل على وجود ثبات في تباين حد الخطا في النموذج المقدر.

03- اختبار التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (10) : اختبار التوزيع الطبيعي.



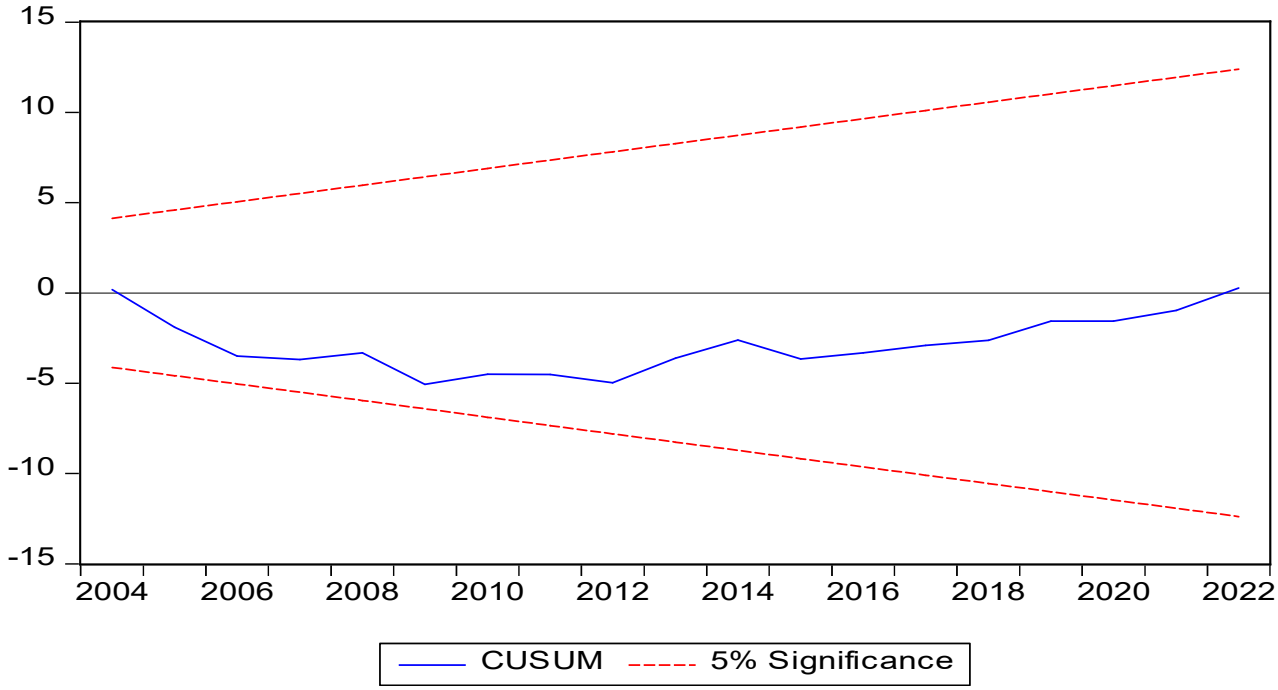
المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

ان النتائج في الشكل (05) تشير الى ان معمل الالتواء skewness يساوي 1,320340 وايضا نلاحظ ان نجد ان معمل التفلطح kurtosis البالغ قيمته (6.430699) اي اكبر من القيمة 3 التي تكون خاصة للحالة الطبيعية مما يدل على ان البواقي لها اطراف سميكة و تتسم بالتفلطح و انها لا تتبع التوزيع الطبيعي على الرغم من انها قريبة جدا من التوزيع الطبيعي اما اختبار jarque –bera فانه يختبر فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي مقابل الفرضية البديلة بان البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي لذلك فان قيمة اختبار jarque – bera تشير الى انه يجب قبول فرضية العدم لان قيمة الاحتمالية p– value البالغة 0.000008هي اصغر من 5بالمئة اي ان البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي و ان غير مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر

04-اختبار استقرارية النموذج.

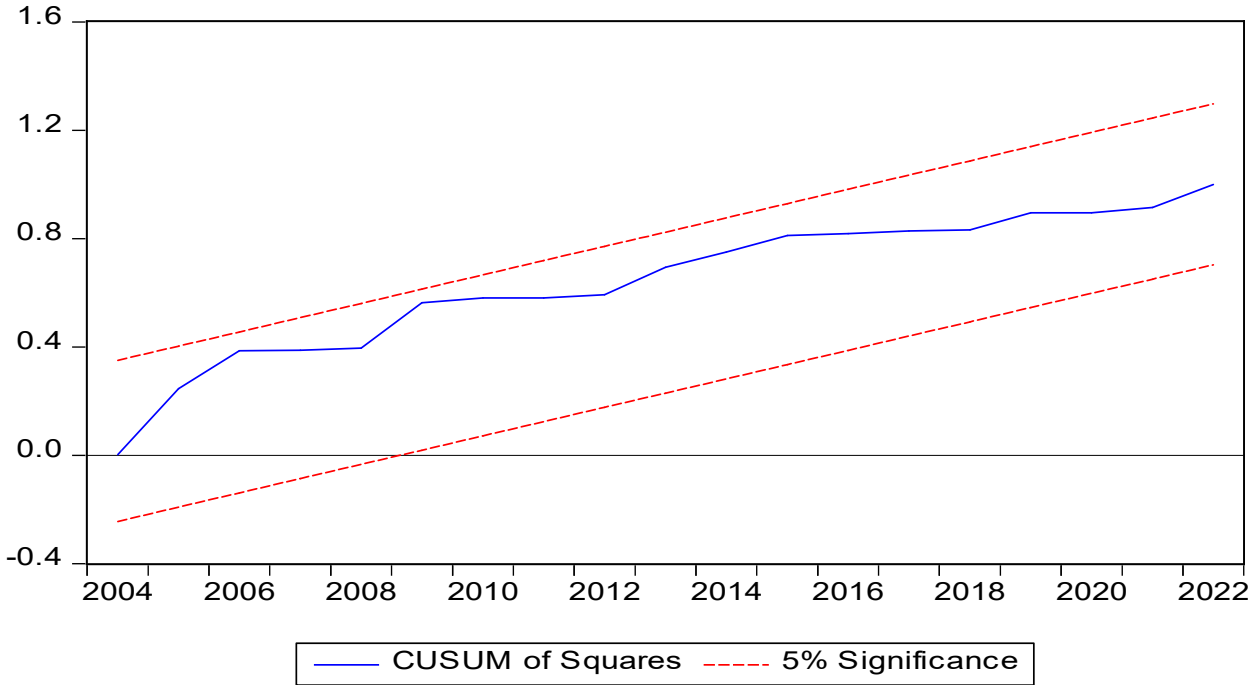
للتاكد من ان النموذج يخلو من وجود اي تغيرات هيكلية و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة و قصيرة الاجل نستخدم المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي و النتائج موضحة في الشكلين التالين.

الشكل رقم (11) : نتائج المجموع التراكمي للبواقي .



المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم (12) : نتائج المجموع التراكمي لمربعات للبواقي.



المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات Eviews 10

يتضح من الشكلين ان المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة محل الدراسة و هي من فترة 1990-2022 حيث يقع الشكل للاختبارين المذكورة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمئة اي ان هناك استقرار في النموذج.

المطلب الثالث : مناقشة و تحليل النتائج .

تظهر لنا نتائج التقدير أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.85 مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

تؤكد النتائج التجريبية لاختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLالتي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تذبذب نمو الناتج المحلي الاجمالي وصادرات وواردات الجزائر، وبعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل نجد أن معلمة الواردات في الأجل الطويل إحصائيا معنوية كما أنها جاءت باشارة موجبة ما يدل على ان التغير بوحدة واحدة في نمو والواردات يؤثر ب 3.1 وحدة بزيادة النمو الاقتصادي، بينما متغيرة الصادرات فهي غير معنوية أي أنها لا تؤثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي،

يعتبر قطاع المحروقات المحور الأساسي للاقتصاد الجزائري،هذا يعني أن أي اضطراب في سوق النفط العالمية سيؤثر بشكل سلبي على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، وبالتالي فإن هناك علاقة ترابط متبادلة بين هذا القطاع والاقتصاد الجزائري.

ولتحقيق استقرار الاقتصاد يجب على الحكومة الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية ودعم القطاعات البديلة، من خلال تنويع سلة موارد الاقتصاد الجزائري وتحقيق نمو مستدام. تدل النتائج الإيجابية لاختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL على أهمية الاستثمار في المشاريع والتوسع

في حجم الإنتاج الكلي لزيادة الصادرات والواردات، التي ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعزز استقرار الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق والمتعلق بتأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) تبين لنا ما يلي:

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية الصادرات والحد من الواردات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملتها تحرير التجارة الخارجية وانشاء مؤسسات متعلقة بالتصدير ومتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية،

وناقشنا الاصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي مرحلة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية المتسارعة. و تحليل تطور الصادرات و الواردات و الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وتم اختبار استقرارية السلاسل باستخدام اختبار ADF عند المستوى. اذ بعد اجراء الفروقات من الدرجة الاولى ظهر لنا ان اغلب السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى مما سمح لنا باستعمال نموذج ARDL للتكامل المشترك و توصلنا الى ان كل من نمو الصادرات و نمو الواردات يوثران في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل. كما وضحت لنا معلمة تصحيح الخطا سرعة العودة الى التوازن في الاجل الطويل

الخاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ، 1990-2022حيث قمنا بتقسيم جوانب الموضوع إلى ثلاث فصول شاملة للعناصر المهمة للبحث، وهما كالتالي:

جاء في الفصل الأول والثاني المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، انطلاقا من تعريفهما، العوامل المؤثرة فيهما، أسباب قيام التجارة الخارجية، وكذا النظريات الحديثة المفسرة لهما وعرض العلاقة القائمة بينهما.

أما الفصل الثالث قمنا بتحليل واقع وتطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما اختبرنا تجريبيا تاثير النمو كل من الصادرات، الواردات على النمو الاقتصادي المقاس بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) واعتمدنا في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.ARDL

نتائج اختبار الفرضيات.

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات المقترحة مسبقا كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يجعل الدول مترابطة ببعضها البعض، لأنها القناة الرئيسية المساعدة على تصريف الفائض من الإنتاج بواسطة التصدير وتعويض العجز بعملية الاستيراد، إذ لا يمكن لأي دولة البقاء منعزلة عن دول العالم، إذ تلجأ الدولبانظمتها الاقتصادية المتنوعة باتباع مجموعة من السياسات التجارية بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية؛

الفرضية الثانية: بعد التطرق إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي اتضح وجود علاقة وطيدة بينهما، كالتالي :تأثير التجارة الخارجية على النمو من خلال ما توفره مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي، الواردات والنمو من خلال توفير السلع الرأسمالية و الموارد الوسيطية الضرورية لرفع مستوى الإنتاج بالتالي تحسين معدلات النمو الذي يقود النمو الاقتصادي إلى الزيادة الصادرات والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تؤثر التجارة الخارجية تاثيرا إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثير كل من الصادرات الواردات على الناتج المحلي الاجمالي تأثيرا إجابيا.

نتائج الدراسة:

- اظهرت النتائج اختبار الحدود Bounds Test ان القيمة الاحصائية لفيشر اكبر من القيمة I(1) عند مستوى معنوية 2.5 بالمئة و 5 بالمئة و 10 بالمئة مما يدل على انه توجد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات
- اظهرت النتائج معامل حد تصحيح الخطا ذات معنوية عالية ب 0.000 بالمئة عند مستوى 5 بالمئة و باشارة سالبة 0.05897- و هذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة
- اظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي و اختبار عدم ثبات التباين على ان النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للاخطاء و لا من اختلاف التباين .
- اظهرت مقدرات معلمات الاجل الطويل حيث نلاحظ ان معنوية الواردات و الذي له تاثير ايجابي و نلاحظ ان الصادرات فانه غير معنوي و ليس له تاثير .
- و ايضا اظهرت كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا

خاتمة

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام باللقطاعات خارج المحروقات مثل قطاع الفلاحة أو السياحة من أجل تحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي، باستغلال الإمكانيات المادية والبشرية؛
- فرض تعريفات جمركية على الواردات التي يمكن إنتاجها محليا؛
- عدم التركيز على الصادرات النفطية ودعم الصادرات المختلفة الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الواردات واستنزاف العملة الصعبة؛
- يجب تنويع الاقتصاد عن طريق تنويع القطاع الصناعي وتعزيز صادرات السلع المصنعة، مما يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي توفر فرص عمل للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام

افاق الدراسة:

إن موضوع التجارة اخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي موضوع واسع ومتشعب، ومرتبط بمختلف جوانب الاقتصاد فانه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب لا يمكننا الإلمام بها، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل فيما يلي:

- تأثير كل من الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية؛
- قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر تنويع الصادرات على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المؤلفات والكتب:

1. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980،
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 .
4. إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997.
5. أولفييه بلين، عثمان الجبالي المثوني، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2005.
6. ايمان ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008،.
7. بن حمود سكينة، دروس الاقتصاد في السياسي، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر، 2006،.
8. جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية (نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
9. جمعة، سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، ط 2، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2002،.
10. خيري فتحي البصيلي، تسوية المنازعات الدولية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، شارع عبد الخالق ثروت، 2007.
11. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
12. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.
13. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
14. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2004،

15. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1993،
16. السيد عاطف، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
17. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011،
18. شريف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، معمورة، 2006،
19. ضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007،.
20. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي دراسة مقارنة، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،
21. عبد الباسط، وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرفية، القاهرة، 2000،.
22. عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي ليسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
23. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،.
24. عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006.
25. [1]فادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الزائر، 2002،.
26. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006.
27. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004،.
28. فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارية الخارجية، زمزم ناشرون، موزعون، عمان، 2016،
29. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
30. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون نشر، بدون مكان نشر، 2010،.

31. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية – المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات المشكلات مكتبة طريق العلم، مطبعة البحيرة، 2008.
32. محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
33. محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
34. محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية، ترجمة: محمود مهدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز جدة.
35. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010-2011،.
36. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
37. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2008،.
38. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008،
39. نصر الدين مروك، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية OMC، الطبعة الأولى، دار هومة الجزائر.
40. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013
41. والاس بيترسون، حمة ثلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968،مكتبة صيدا بيروت.

المجلات والمذكرات:

1. أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.
2. أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل للتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7، جوان 2017،.

3. بن ذهيبة محمد، برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 4، جوان 2023.

4. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، تداعيات النمو الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية.

5. بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 03، 2011/2010.

6. بوستة جمال، سلامي ميلود، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، مجلة الأستاذ الباحث الدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، المجلد الأول، 2017.

7. جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net.

8. حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية العلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

9. خبرجة حمزة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2010-2020، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، مارس 2023.

10. خزار محمد، عايشي كمال، المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر، مجلة الاحياء، العدد السابع، 1424هـ/ 2003م.

11. رتشارد، بومفرت، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية، ترجمة، صفر بن حسين القحطاني وكمال الدين علي بشير ابراهيم، دار النشر العلمي والطابع، الهاض، 2011،.

12. زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT)، إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، مجلة الباحث، عدد 03، 2004.

13. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

14. سهام بوداب، سامي بن جدو، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) تحليل قياسي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد /10/ العدد /01 جانفي 2021.

15. شراك أسماء، فنان الطيب، المبادلات التجارية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1987-2021)، مخير النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي، المجلد العاشر العدد 01 جانفي 2024، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

16. طالب دليلة، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018.

17. عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، عدد 27، السنة التاسعة، 1426 هـ - 2005م.

18. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021.

19. عبد الرحمان، روبح، حركة التجارة الدولية في إنتاج التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشور، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،.

20. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2005.

21. عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997 -2021)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 2، 2022.

22. عيسى، خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017،.

23. كريمة لعيساوي، النظام التجاري الدولي من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع، ديسمبر 2017.

24. كوثر مازوني، شروط وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

25. لعقاب يسرى أسية، درويش عمار، المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،المجلد 05،العدد 2، (2022).

26. محمد جلولي، محمد أمين بومدين، نور الدين مزهودة، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 2018-1990، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

27. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.

28. مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003،.

29. مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2004/2003.

30. ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

31. نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع الإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر.

32. ولد مومنة أحمد، عدوكة لخضر، التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية بإستعمال نماذج تصحيح الخطأ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد (01)، (ج1) لشهر أفريل 2022.

33. الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، 2021.

34. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، البحث المحور الأول: البطالة (التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية).

قائمة المراجع

القوانين :

01. القانون رقم 90/ 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أفريل 199 المتعلق بقانون العقد والقرض، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 16، المؤرخ في 18 أفريل 1990

02. مادتان 40 و41 من القانون 90/ 16 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق ل07 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، عدد 34، المؤرخ في 15 أوت 1990

03. المرسوم التنفذي رقم 90/ 145 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق ل22 ماي 1990 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 89/ 26 المتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في 23 ماي 1990، ص706-707

04. المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 28 رجب 1411 الموافق ل13 فيفري 1991، الجريدة الرسمية للجزائر العدد 12 المؤرخ في 20 مارس 1991، ص408،

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jean Marie et Grethen jain de Melo, Commerce international, théories et application, boech, Paris,
2. Jean-Louis Mucchieli, PRAINCIPEs D4ECONOMIE INTERNaTIO-NALE, éditions économica, France, 1989,.
3. Paul Krugman, Maurice Obsfeld, économie internatiole, 3^{é} édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2001,
4. Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Numéro 22 Décembre 2014
5. Thomas, A, Pugel :Intemational Economics, 12 édition, McGrawcompies, New-York, 2004,.

قائمة الملاحق

اختبار جذر الوحدة ADF

اختبار جذر الوحدة بالنسبة pib الناتج المحلي الاجمالي

- عند 0

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9065	-0.348186	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

Null Hypothesis: LPIP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.6164	-1.928764	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9599	1.443068	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.639210	1% level	Test critical values:
	-1.951687	5% level	
	-1.610579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ختبار جذر الوحدة بالنسبة الناتج المحلي الاجمالي ا

1pip

Null Hypothesis: D(LPIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.271075	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	

	-2.619160	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0011	-5.169399	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-4.801065	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.641672	1% level	Test critical values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحذة بالنسبة الواردات عند 0

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.4033	-1.737938	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.7507	-1.647856	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.5235	-0.420742	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.639210	1% level	Test critical values:
	-1.951687	5% level	
	-1.610579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة عند 1

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0008	-4.659933	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0039	-4.674191	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-4.741276	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.641672	1% level	Test critical values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة بالنسبة النسبة الصادرات عند 0

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.3394	-1.874804	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.6487	-1.865433	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.5992	-0.219661	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.639210	1% level	Test critical values:
	-1.951687	5% level	
	-1.610579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1

اختبار جذر الوحدة بالنسبة الصادرات عند 1

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.453693	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0008	-5.333968	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.545606	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.641672	1% level	Test critical values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار التكامل المشترك.

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.35	2.63	10%	11.41879	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	K
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		
Finite Sample: n=30			30	Actual Sample Size
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		
6.265	5.155	1%		

اختبار الاجل الطويل.

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0120	2.778580	0.062397	0.173375	IM
0.1882	1.365020	0.233521	0.318760	EX
0.1205	1.625854	7.123059	11.58105	C

EC = LPIP - (0.1734*IM + 0.3188*EX + 11.5811)

اختيار الاجل القصير.

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LPIP)

Selected Model: ARDL(3, 3, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/28/24 Time: 13:04

Sample: 1990 2022

Included observations: 30

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0730	-1.897716	0.155902	-0.295857	D(LPIP(-1))
0.0005	-4.172270	0.117995	-0.492305	D(LPIP(-2))
0.0213	-2.510031	0.004607	-0.011564	D(IM)
0.0389	-2.218950	0.005353	-0.011878	D(IM(-1))
0.0017	-3.663783	0.004810	-0.017624	D(IM(-2))
0.0000	7.237778	0.002362	0.017097	D(EX)
0.1067	-1.693600	0.002575	-0.004362	D(EX(-1))
0.0000	-7.272348	0.008030	-0.058397	CointEq(-1)*

0.046193	Mean dependent var	0.853542	R-squared
0.126717	S.D. dependent var	0.806942	Adjusted R-squared
-2.715301	Akaike info criterion	0.055678	S.E. of regression
-2.341648	Schwarz criterion	0.068200	Sum squared resid
-2.595766	Hannan-Quinn criter.	48.72951	Log likelihood
		1.936975	Durbin-Watson stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الكشف عن مشكلة الارتباط للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.1886	Prob. F(2,17)	1.842790F-statistic
0.0691	Prob. Chi-Square(2)	5.345143Obs*R-squared

الكشف عن مشكلةعدم ثبات التباين حد الخطا.

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.6053	Prob. F(1,27)	0.273458F-statistic
0.5897	Prob. Chi-Square(1)	0.290769Obs*R-squared